



**الاستدلال بأقوال سيبويه
من خلال كتاب (ملاك التأويل)
لابن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)**

دكتور

علاء دسوقي أحمد علي

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك في قسم اللغة العربية،
كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

الجزء الرابع عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستدلال بأقوال سيبويه من خلال كتاب

(ملاك التأويل) لابن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)

علاء دسوقي أحمد علي

قسم النحو والصرف والعروض في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: Alaa_Ali@hotmail.com

المخلص

دار هذا البحث حول الاستدلال بأقوال سيبويه من شعر ونثر من خلال كتاب "ملاك التأويل"، لابن الزبير الغرناطي، أحد نحاة الأندلس المتأخرين، وممن أكبر سيبويه وأجله، وأجال النظر في كتابه، وأفرج الجهد في فهمه، وكان دقيقاً في نقله، مستوعباً له، مدافعاً عنه، مع القدرة على مقارعة الحجة بالحجة، والإنكار على الرأي المخالف له، مادام يملك دليلاً وبرهاناً. وقد أظن في الحديث عن بعض المسائل ووسّع، وأوجز في مسائل أخرى وضيق، وقد أجاد في كلا الجانبين. ومن أهم نتائج البحث:

- ١- عناية ابن الزبير الواضحة بالإعراب والمعنى والسياق.
 - ٢- تفرّده بفهم كلام سيبويه على الوجه المطلوب، نحو حديثه عن الإعراب بين الإتياع والقطع، وحسن تعليقه لعدم إفادة لفظ "أحد" في الإيجاب.
 - ٣- تضلعه في اللغة، مع رسوخ قدمه فيها، واعتماده عليها في تفسير كتاب الله وإبراز أسرارها، مع اطلاعه على جهد من سبقه من النحويين والمفسرين، مع القدرة على التمهيص والاختيار.
 - ٤- يُعدُّ كتاب "ملاك التأويل" تطبيقاً عملياً لإبراز دور سياق النص في الترجيح بين الآيات المتشابهة في القرآن الكريم.
- الكلمات المفتاحية:** أقوال سيبويه ، ملك التآويل ، ابن الزبير الغرناطي ، الإتياع والقطع .

**Sibawayh sayings inferred through a book
(Angel of Interpretation) by Ibn al-Zubayr al-Gharnati
(d.708 AH)**

Alaa Desouki Ahmed Ali

Department of Grammar, Morphology and Presentation, Department of
Arabic Language, College of Arts and Arts, University of Hail, Saudi Arabia.

Email: Alaa_Ali@hotmail.com

Abstract

This research revolves around the inference of the sayings of Sibawayh from poetry and prose through the book “The Angel of Interpretation”, by Ibn al-Zubayr al-Gharnati, one of the late Andalusian grammarians, and one of those who most respected Sibawayh. In defense of it, with the ability to contest the argument with the argument, and deny the opinion contrary to it, as long as it has evidence and proof. He was enlightened in talking about some issues and expanded, and briefed on other issues and narrowed, and he was proficient in both sides.

Some of the most important results of the search:

١. Ibn Al-Zubayr's clear attention to parsing, meaning and context.
٢. His uniqueness in understanding the words of Sibawayh in the required manner, towards his talk about the syntax between following and unfollowing, and his good explanation for not stating the word “one” in the affirmative.
٣. His mastery of the language, with his steadfastness in it, and his reliance on it in interpreting the Book of God and highlighting his secrets, with his knowledge of the efforts of his predecessors from grammarians and commentators, with the ability to scrutinize and choose.
4. The book “The Angel of Interpretation” is considered a practical application to highlight the role of the text in weighting between similar verses in the Holy Qur’an.

Keywords : Sayings of Sebwayh, Malak of Interpretation, Ibn al-Zubayr al-Gharnati, Follow and Cut.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توطئة البحث.

الحمد لله الذي لا عزَّ إلا في طاعته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ثم أما بعد، فقد كان ابن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨ هـ) مفسراً، وقارئاً، ومحدثاً، وأصولياً، تتلمذ على يد العلماء الأفاضل في شتى العلوم، ويُعدُّ إماماً في اللغة، حتى إن كثيراً من المترجمين لكثرة استشهاده بالنحو والنحويين عدوه نحوياً^(١)، أي من نحاة الأندلس المتأخرين، كما أن له تعليقة على كتاب سيبويه^(٢)، وبه أبقى الله ما بأيدي الطلبة في الأندلس من العربية، ومن أهم تلاميذه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)^(٣). ويُعدُّ كتابه "ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل" من أفضل ما كُتب في توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وأوسع الكتب مادة، وأدقها تحليلاً، وأعمقها توجيهاً، كما أنه يُعدُّ كنزاً لغوياً ثميناً، كثر فيه الاستشهاد بالشعر والأمثال والأقوال المشهورة عن العربي، وقد اعتمد فيه ابن الزبير على كثير من المصادر اللغوية، وكثرت نقولُه عن أئمة اللغة، وكان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أكثرهم بروزاً عنده، واعتماداً عليه؛ حيث تعددت إحالاته عليه، وكثر استشهاده بشواهد من شعر ونثر^(٤).

- ١- انظر: تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي: ٢٦٥/٤ - ٢٦٦، طبعة حيدر آباد، ١٣٣٤ هـ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني: ج ١/٦٤، ٦٣، حققه وعلق عليه محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، انظر: بغية الوعاة في أخبار النحاة: للسيوطي: ٢٩١-٢٩٢، طبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤ م.
- ٢- انظر: كشف الظنون، حاجي خليفة: ٢/١٤٧٢، مطبعة إسطنبول، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م.
- ٣- انظر: المدارس النحوية، للدكتور: شوقي ضيف: ٣٢٠، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، لا ت.
- ٤- انظر: ملك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: ج ١/١٣، ١٤، ١٣٢، ١٣٣، للإمام أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق الدكتور سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٣ م، ١٤٠٣ هـ.

وإذا كان الخطيب الإسكافي (ت ٥٤٢٠هـ) في "درة التنزيل وغرة التأويل" له فضلُ سبق، فإنَّ لابن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ) في كتابه "ملاك التأويل" فضلُ البسط والتحليل، والإحاطة بالموضوع^(١). وقد أخذ بمنهج الإسكافي، سواء أكان في ترتيب المسائل، أم في طريقة عرضها وتوجيهها، إلا في اختلافات يسيرة^(٢)، ولكن نجد استشهاده بسيبويه فاق استشهاد الإسكافي به^(٣)، وقد ذكر في مقدمة كتابه اعتماده على الآيات التي ذكرها الإسكافي، إلا أنه قد زاد عليها ما نقص من الآيات المتشابهة، وربما تتبعه في توجيهه أو خالفه، ولكن في الغالب نجد له شخصية مستقلة، حتى لو وافقه في توجيه الآية، فإنه يخالفه في طريقة عرضه وتحليله^(٤)؛ أي أن ابن الزبير كان أكثر استقراراً وتتبعاً وتحريماً^(٥).

وهنا يأتي سؤالٌ مهمٌّ لماذا كان سيبويه وكتابه أساس الدراسة؟ ألم يستشهد ابن الزبير بغير سيبويه من علماء اللغة؟ ولماذا كان ابن الزبير وكتابه "ملاك التأويل" محور هذا البحث؟؟

١- انظر: المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية: ٧٢، د. صالح بن عبد الله بن محمد الشثري، دكتوراه من جامعة أم القرى، ١٤٢١ هـ — ٢٠٠١م.

٢- انظر: السابق: ٦٨.

٣- ورد ذكر سيبويه عند الخطيب الإسكافي أربع مرات انظر: درة التنزيل وغرة التأويل، للخطيب الإسكافي: دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور محمد مصطفى أيدين: ج ١/ ٢٥٤ مرة واحدة، ج ١/ ٢٥٦ مرتين، وج ١/ ٢٨٣ مرة واحدة، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤- انظر: المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية: ٦٩.

٥- انظر: ملك التأويل: ١/ ١١٣.

وللإجابة عن هذا نورد الآتي:

١ - نظرة الإكبار والإجلال لسيبويه وكتابه من قبل علماء العربية عامة؛ و علماء الأندلس خاصة؛ فقد نبّه سيبويه في كتابه " على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوعٌ، والمفعول منصوبٌ، ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوده تصرفات الألفاظ والمعاني" (١)، كما أنه "جديرٌ لمن تاقّت نفسه إلى علم التفسير وترقّت إلى التحرير والتحبير أن يعتكف على كتاب سيبويه؛ فهو في هذا الفن المعولّ عليه والمستند في حلّ المشكلات إليه" (٢).

٢ - استشهد ابن الزبير في كتابه "ملاك التأويل" بسيبويه، وغيره: كالفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ولكن استشهاده بكلام سيبويه فاق غيره من العلماء؛ حيث ذكره خمسين مرة، و انتصر له في المواضع كلّها، وفسّر كلامه بما يراه مناسباً لسياقه.

٣ - انتشر بين الدارسين العناية بالجانب البلاغي، وكذلك جانب التفسير عند ابن الزبير في كتابه "ملاك التأويل"، ومن ذلك "البلاغة القرآنية في ملك التأويل لابن الزبير الغرناطي: دراسة وتقويم، وهي رسالة ماجستير للباحث إبراهيم عبد العزيز الزيد، قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة

١- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي: ٤/ ١١٦، المطبعة الرحمانية، مصر، (د. ت).

٢- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي: ١/ ١١، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣م، ورسالة" ابن الزبير النقي الأندلسي ومنهجه في ملك التأويل"، دكتوراه، للدكتور ياسر عطية عطية الصعيدي، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٨م، ورسالة" المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة مقارنة بين الإسكافي والغرناطي"، للباحث: لييب محمد، قسم القرآن والحديث، أصول الدين، جامعة ملايا، ماليزيا، ٢٠٠٨م، و"توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين: أحمد الغرناطي وفاضل السامرائي"، للباحث: محمد رجائي أحمد الجبالي، دكتوراه، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٢م، وغير ذلك من الدراسات والبحوث، دون التركيز الكافي والعناية الوافرة بإبراز الجانب اللغوي عند ابن الزبير، خاصة استدلاله بكلام سيبويه، على الرغم من بروزه في" ملك التأويل"، كما أن لصاحبه تعليقة على كتاب "سيبويه"، لكنها - للأسف الشديد - لم تصلنا.

هذا، ومعنى المتشابه اللفظي في القرآن الكريم هو أن تجيء الآيات القرآنية متكررة في القصة الواحدة من قصص القرآن، أو موضوعاته، في ألفاظ متشابهة، وصور متعددة، وفواصل شتى، وأساليب متنوعة، تقديمًا وتأخيرًا، وزيادة ونقصًا، وذكرًا وحذفًا، وتعريفًا وتنكيرًا، وإفرادًا وجمعًا، وإيجازًا وإطنابًا، وإبدال حرف بحرف آخر، أو كلمة بكلمة أخرى، ونحو ذلك، مع اتحاد المعنى لغرض بلاغي، أو لمعنى دقيق يراد تقريره، لا يدركه إلا جهاذة العلماء وأساطين البيان"^(١).

١ - انظر: مقدمة تحقيق درة التنزيل وغرة التأويل، للخطيب الإسكافي: ج١/٥٥، ٥٦ .
- وهنا ملحظ مهم، وهو أن الباحث - في هذا البحث - ليس معنياً بتتبع كل ما يندرج تحت المتشابه اللفظي والإتيان بأمثلة عليه، إنما يعنيه ما يخدم مادته العلمية من مسائل عرض لها ابن الزبير مستدلًا فيها بسيبويه وما نقله عن العرب من شعر ونثر.

هذا مع الوضع في الحسبان أنّ كتاب سيبويه لا نستطيع أن نضعه في قائمة مصنّفات المتشابه اللفظي؛ ذلك لأن سيبويه لم يؤلفه لهذا القصد، وإنما ألفه لبناء قواعد اللغة الفصحى، وإن كنا لا نعدم أن نجد لسيبويه جهودا في خدمة القرآن الكريم؛ ومن هنا فإن ما ورد من استشهاد ابن الزبير بكلام سيبويه، إنما أتى عنده من باب الاستدلال به في ترجيح وجه على وجه آخر، أو ذكره لإعراب كلمة، أو توجيهه لعبارة من سيبويه، مفسرا لها من وجهة نظره، أو مدافعا عن تأويلها.

من أجل هذه التوطئة التي بين يديك - أيها القارئ - كان هذا البحث، الذي أتحدث فيه عن المسائل التي عرض لها ابن الزبير في كتابه "ملاك التأويل" مستدلا فيها بما ورد عن سيبويه في كتابه، ومرجحا ما يميل إليه من رأي سديد من وجهة نظره، وعارضا رأيه - أعني ابن الزبير - في أسلوب ماتع، وعبارة راقية، ومحاورة عميقة. ويمكن للباحث أن يقيم بحثه على النقاط الآتية:

أولاً: التقديم للأهمية والعناية.

ثانياً: الحذف والتقدير.

ثالثاً: المقارنة بين آيتين كريمتين أو أكثر.

رابعاً: الإعراب بين الإتيان والقطع.

خامساً: لفظ "أحد" في الإيجاب، وتأويل كلام سيبويه.

سادساً: مسائل متفرقة، وهي كالاتي:

أ- إعراب كلمة "حسنا" حال.

ب- "من" في سياق النفي تعم وتستغرق.

ج- مسألة لا ينبغي أن يقال دعاء بالويل في "ويل يومئذ للمكذبين".

د- جعل بمعنى صير، وأن كلام الله ليس بمخلوق.

ه - " الصراط " ظرف مكان مختص لا مبهم.

و- "أم" المنقطعة.

ز- التكرار في سورة الكافرون.

سابعا: جدول يوضح المسائل التي تحدث فيها ابن الزبير عن سيبويه.
وقد جاءت هذه العناوين وفقا لورود هذه المسائل في كتاب "ملاك التأويل"، وليس وفقا للسورة من القرآن الكريم، متخذا من الأكثر ورودا وما يندرج تحتها من جزئيات أساسا، مبتدئا - في الغالب - بالموجز المختصر، ثم ما فيه إطناباً وتوسُّع.
ثم جاءت أهم النتائج التي توصل إليها البحث. وأخيرا أسأل الله أن يحقق له القبول، وأن يعفو عن السيئات والقصور؛ إن ربي عفوٌّ غفور.



أولاً: التقديم للأهمية والعناية.

يحتل موضوع التقديم والتأخير مكاناً سامياً في البلاغة العربية؛ فهو "باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة...".^(١)

وكان لابن الزبير نظراً دقيقاً وفكر عميق في استخراج أسرار التقديم والتأخير للآيات المتشابهة، وقد اعتمد على قول سيبويه في هذا الباب: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أَعْنَى"^(٢)، وجعله أساساً متيناً يسير عليه، ويوجِّه الآيات من خلاله؛ ذلك أنَّ العرب الفصحاء إذا أُخبرت عن مخبرٍ ما، أو أناطت به حكماً من الأحكام، وقد شرَّكه غيره في ذلك الحكم، أو في ما أُخبر به عنه، وقد عطف أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب، فإنهم مع ذلك إنما يبدأون بالأهمِّ والأوَّلَى"^(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَعَاتُوا الزَّكَاةَ" المزملة: ٢٠، فهذا مطلوبان، مقامهما في الطلب الإيماني معلومٌ، لكن المبدوء به أهمُّ"^(٤). ومن المسائل التي عرض لها ابن الزبير مستنداً بهذه القاعدة ما يأتي:

أ- تقديم "سجداً" على "حطة" في آية، وتأخيرها في أخرى.

جاء تقديم السجود على القول "حطة" في قوله تعالى: "وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةً" البقرة: ٥٨، وتأخير السجود عن القول "حطة" في قوله

١- كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ١٠٦، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ٣، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢- الكتاب، لسيبويه: ٣٤/١. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاتجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣- انظر: ملك التأويل ج ١/ ٢٠٥، ٢٠٦.

٤- نحو سورة النساء: ٥٩، والتوبة: ٦٢، وسورة الحديد: ٧.

تعالى: "وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا أَبْوَابَ سَجْدًا" الأعراف: ١٦١؛ وقد رأى ابن الزبير أن قولهم "حطة" دعاء أمرؤا به في سجودهم، فلو ورد في السورتين على حد سواء، لأوهم من حيث مقتضى الواو من الاحتمال أنهم أمرؤا بالسجود والقول منفصلين، غير مسأوق أحدهما للآخر، على أحد محتملات الواو في عدم الرتبة^(١).

وهنا قدّم وأخر في السورتين "البقرة والأعراف"؛ ليحرز المجموع أن المراد بهذا القول أن يكون في حال السجود لا قبله ولا بعده، وتعيّن بهذا معنى المعية من محتملات وتحرر المقصود، فاكتفى "بتقلب الورد عن الإفصاح بمعنى المعية إجازا جليلا وبلاغة عظيمة"^(٢)، ووضّح بذلك - كما رأى الدكتور المطعني - أن سبب تقدّم السجود في "البقرة"؛ لأن ابتداء السجود يتقدّم ابتداء الدعاء، ثم يتسأوق المطلوبان، فجاء ذلك على الترتيب الثابت في السور والآيات، كما أن السجود قد يكون شكرا على النعم، والاستغفار طلب للعفو من الذنوب، والقوم في الموضوعين مُنعم عليهم ومخطئون، فتقديم السجود في البقرة على الاستغفار تغليب لجانب الشكر على جانب الاستغفار، وهذا التغليب مبعثه أمران: الأول: أن الله حنّهم - صراحةً - على الشكر في معرض الحديث. الثاني: أن نعمة الله عليهم في البقرة أظهر وأكمل منها في الأعراف؛ وذلك لاشتمال الحديث في البقرة على بعثهم بعد الموت بالصاعقة، وهذه نعمة جليلة، كما وصف الأكل بالرغد في قوله تعالى: "فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا" البقرة: ٥٨، وقد فسّر الرغد

١ - انظر: ملك التأويل: ج ١/ ٢٠٥.

٢ - ملك التأويل: ج ١/ ٢٠٥.

بالسعة، ولم يأت هذا الوصف في الأعراف^(١). وما ذكره الدكتور المطعني
دقيقٌ ووجيةٌ ومكملٌ لما ذكره ابن الزبير^(٢).

ب – التقديم والتأخير في " وما أهل به لغير الله " ، " وما أهل لغير الله به " .

من المسائل التي عرض لها ابن الزبير وتدرج تحت قاعدة التقديم
للعناية والأهمية قوله سبحانه وتعالى: " وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ البقرة:
١٧٣ ، وتأخير ما سواها في قوله تعالى: " وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ " في
سورة المائدة: ٣، والأنعام: ١٤٥ ، والنحل: ١١٥^(٣)؛ حيث رأى أن التقديم
هنا " به " جاء لغرض في آية البقرة، لم يكن يحصل لو تأخر، ومن ذلك ما
أنشده سيبويه لابن ميادة:

لَتَقْرِبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا^(٤)

حيث تقدّم " فيهنَّ "، وأحرز معنى لا يمكن أن يحرزه إذا تأخر، ويمكن
أن نلتبس لذلك شواهد من القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: " وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
كُفُوًا أَحَدٌ " الإخلاص: ٤، ونحو قوله تعالى: " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "
الفاحة: ٤، وغير ذلك كثير.

ولو رجعنا إلى سياق سورة البقرة لوجدنا أنه قد تقدّم قوله سبحانه
وتعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا " البقرة: ١٦٨، وقوله

١ – خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، الدكتور عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني:
ج ١٥١/٢، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٢ – أرجع الخطيب الإسكافي هنا إلى أن القرآن الكريم إنما حكي المعنى دون اللفظ، ومادام
الأمر كذلك، فلا غرابة "درة التنزيل: ١/٢٣٨ .

٣ – انظر: ملك التأويل: ج ١/ ٢٤٩ – ٢٥١.

٤ – الرجز لابن ميادة انظر: شعر ابن ميادة (الرماح بن أبرد) : ٢٣٧، جمعه وحققه حنا جميل
حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدرى الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،
ط ١، ١٩٨٢ م. وانظر: الكتاب: ١/ ٣٨ ، و ملك التأويل: ج ٢/ ٦٥٣.

تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ" البقرة: ١٧٢، وهنا نلاحظ توسعة الإنعام والإحسان؛ ولذا أمرهم بالشكر بعدها " وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ" البقرة: ١٧٢. ثم جاء المحرّم محصوراً، فناسبه تقديم المضمّر المجرور "به"، ليكون الكلام بتقديم المجرور في قوة: إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير والمهلّ به لغير الله، وهذا هو مقصود الكلام، ولم يكن تأخير المجرور ليحرز هذا المعنى، ولا ما تقدّم من سياق الآيات، فجرى الكلام كله في سياق متصل على أسلوب من البلاغة ملحوظ من أوله إلى آخره، أما في الآيات الأخرى في سورة المائدة: ٣، والأنعام: ١٤٥، والنحل: ١١٥، فتأخّر الضمير "به" إلى محلّه الذي هو موضعه، ولم يكن ليلانمه التقديم^(١).

ولا ينسى ابن الزبير عند معالجته لسرّ التقديم في "به" في البقرة، وتأخيره في آيات أخرى - لا ينسى وضع قاعدة عامة، وهي " أنّ العرب إذا اعتنت بشيء أو فصّدت به فصّد زيادة من تأكيد أو تشريف، قدّمته أو قدمت ضميره، وليس من كلامهم إجراء هذه الأغراض مجرى غيرها، فلكلّ مقام مقال"^(٢).

وما ذكره هو تفسير وتوضيح لما نقله سيبويه عن العرب من أنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى."

وما من شكّ في أنّ ما ذكره ابن الزبير من توجيه لآيات السابقة وجية، وقد وافقه ابن جماعة (ت ٥٧٣٣هـ)، إلا أنه أضاف إلى تعليقه أنّ " آية المائة وردت بعد تعظيم شعائر الله وأوامره، والأمر بتقواه، وكذلك آية

١ - انظر: ملاك التأويل ج: ١/ ٢٥٠، ٢٥١.

٢ - ملاك التأويل ج: ١/ ٢٤٩.

النحل بعد قوله: "واشكروا نعمة الله" وكان تقديم اسمه أهم^(١). كما أن آية النحل والأنعام نزلتا بمكة، فكان تقديم ذكر الله بترك ذكر الأصنام على ذبائحهم أهم لما يجب من توحيده وإفراده بالتسمية على الذبائح، وآية البقرة نزلت بالمدينة على المؤمنين لبيان ما يحل وما يحرم، فقدّم الأهم فيه، والله أعلم^(٢).

ج - التقديم والتأخير في "وأتاني رحمة من عنده"، "وأتاني منه رحمة".

ورد في قصة نوح - عليه السلام - قوله تعالى: "قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ - فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ" هود: ٢٨، وفي قصة صالح - عليه السلام - بعد ذلك في السورة نفسها جاء قوله تعالى: "قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً" هود: ٦٣. وللسائل أن يسأل هنا عن جواب كل واحد من هذين النبيين الكريمين لقومه، لم تقدّم المجرور "منه" في قول صالح على المفعول الثاني من مفعولي "أتى" الذي هو "رحمة"، والوجه تأخيرها؛ لأنه فضلة، كما جاء في قول نوح: "وأتاني رحمة من عنده"؟

١- كشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين بن جماعة: ١١٠، ١١١، تحقيق وتعليق، الدكتور عبد الجواد خلف، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢- كشف المعاني: ١١١. وذكر الخطيب الإسكافي أن تقديم الضمير المجرور بالباء "به" في آية البقرة هو الأصل، وأما تقديم "غير الله" في الآيات الثلاث، فلأنه أهم، فقدم المستنكر وهو الذبح لغير الله" درة التنزيل: ١: ٣١٦ - ٣١٩، وذكر أبو حيان - وهو أحد تلاميذ ابن الزبير - سببا نحويا في التقديم والتأخير، وهو أن آية البقرة جاء لفظ الجلالة في نهاية المعطوفات التي حرّمها الله، فكان لفظ الجلالة فضلا، وفي آية المائدة لم يكن لفظ الجلالة فضلا، لذلك أحرّ الجار والمجرور انظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٩١، وانظر: خصائص التعبير القرآني د. المطعني: ٢ / ١٦٢ - ١٦٤.

وللإجابة عن ذلك يرجع ابن الزبير إلى سياق الآيات نفسه؛ حيث نجد أن قوم صالح قد بالغوا في إساءة الجواب، حين قالوا: "قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُؤًا قَبْلَ هَذَا" هود: ٦٢، فردّ عليهم مقالهم الشنيع بقوله: "أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني منه رحمة"، وهو -كذلك - عليه السلام، ولكن تنزّل معهم، ليقيم الحجة عليهم، ويبيّن لهم أنه على بينة من ربه، وأكّد بتقديم الجار والمجرور "منه"؛ لأن هذا التقديم فيه تأكيد أنّ الرحمة منه سبحانه لا يشرك فيها غيره، وهذا لا يحصل مع تأخيره (١).

أما قوم نوح فلم يكونوا في شناعة جواب هؤلاء، حيث قالوا: "ما نراك إلا بشرا مثلنا" أي مماثلنا، فأجابهم نوح - عليه السلام - بقوله: "وآتاني رحمة من عنده"، فأتى بالجار والمجرور في محله على ما يجب، حيث لا يقصد من إحراز المفهوم ما قصد في الآية الأخرى، فورد كلٌّ على ما يلائم، والله أعلم (٢). ولم ينس في أثناء حديثه عند هذه الآيات أن يذكرنا بقول سيبويه مما ذكر سابقا من قول الشاعر:

لَتَقْرُبَنَّ قَرِيبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا (٣)

ونلاحظ هنا اعتماد ابن الزبير في توجيه الآيات المتشابهة على أسلوب الحوار والمناقشة، حتى لا يصاب القارئ بالملل، فهو يُجري سؤالاً في قوله: وللسائل أن يسأل، ثم يورد السؤال، ثم يجيب عنه تفصيلاً، وهو مقتفٍ أثرَ الزمخشري في كشافه في طريقة اتباعه طريقة السؤال: إن قلتَ (بفتح

١ - انظر: ملاك التأويل: ج ٢/٦٥٢، ٦٥٣.

٢ - انظر: ملاك التأويل: ج ٢/٦٥٤.

٣ - سبق تخريجه، وانظر: ملاك التأويل: ج ٢/٦٥٣.

التاء)، فيقول في الجواب: قلتُ (بضم التاء)، وهي طريق من طرق التشويق في التعليم وترسيخ المعاني في النفوس (١).

د- التقديم والتأخير في " وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم"، " وأنزل لكم من السماء ماء".

ظهرت قاعدة التقديم للأهمية عند ابن الزبير - أيضا - في أثناء حديثه عن سرّ التقديم والتأخير للفظ "لكم" في قوله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ" إبراهيم: ٣٢، وقوله تعالى: "أَمْنَ خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَأَلِهَةٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ" النمل: ٦٠. والسؤال - هنا - لماذا تأخر لفظ "لكم" في آية إبراهيم، وتقدم في آية النمل؟

والجواب أن آية إبراهيم قد تقدمها قوله تعالى: "قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْتَهُمْ سِرًّا وَعَاطِيَةً" إبراهيم: ٣١، وقد علم المؤمنون أن الله غني عن العالمين، وأنه إنما أنزل الماء من السماء رحمةً بالعباد وإحياء للأرض بعد موتها، ولم يغب عنهم أن ربهم غني عن ذلك، فلم يحتج إلى تنبيههم، وأخر ذلك إلى ذكر الرزق. أما في آية النمل فقد تقدمها قوله تعالى: "اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ" النمل: ٥٩؛ وقد تضمنت الآيات تعنيفاً للمشركين على سوء فعلهم، وعماهم عن التفكر والاعتبار، وقصد من ذلك تحريكهم وإيقاظهم من رقدة الغفلة، فقال لهم: "وأنزل لكم"، فأراد

١- انظر: مقدمة تحقيق الكشاف، للزمخشري: ج ١/٢٥، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط ١، العبيكان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

إعلامهم أن إنزال الماء من السماء، إنما هو لهم، وأنه - سبحانه - لا حاجة به إليه، وفي قوله تعالى: "مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بَلِّغُكُمْ قَوْمًا يَعِدُونَ" النمل: ٦٠، تعنيف لهم على سوء فعلهم؛ حيث يعدلون بربهم غيره، ويعدلون بعبادته إلى عبادة غيره؛ ولهذا قدم لكم في آية النمل، ليحرز هذا المعنى، وهو التنبيه والإيقاظ من الغفلة^(١).

هـ - التقديم والتأخير عند المقارنة بين ثلاث آيات.

من المسائل التي عرض لها ابن الزبير - كذلك - مما يقع تحت قاعدة "التقديم للعناية والاهتمام" مقارنته بين ثلاث آيات كريمة، وهي قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا" الإسراء: ٤١، وجاء فيما بعد قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا" الإسراء: ٨٩، وفي الكهف جاء قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا" الكهف: ٥٤، وتساءل ابن الزبير عن سر التقديم والتأخير في الآيات، متخذاً من التقديم للأهمية والعناية، بالإضافة إلى مراعاة سياق الآيات دليلاً يستند إليه؛ فآية الإسراء: ٤١ لم يذكر فيها "الناس"؛ لأن الكلام في الآية التي تسبقها جاء موجهاً لكفار العرب، قال الله تعالى: "أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا"

١ - انظر: ملك التأويل: ج ٢ / ٧١٧، ومما يشهد لهذا المعنى سياق آيات أخرى وردت فيها التقديم، نحو قوله تعالى: "الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" الزخرف: ١٠، وقوله سبحانه: "وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَلْفِكَ وَالْأَنْعَامَ مَا تَرْكَبُونَ" الزخرف: ١٢، خطاباً لمن تقدم في قوله تعالى: "وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ" الزخرف: ٩، وغير ذلك من الآيات انظر: ملك التأويل: ج ٢ / ٧١٨.

الإسراء: ٤٠، فجاء الخطاب خاصاً بهم، حيث قالوا: إن الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فلم يذكر لفظ الناس العام لهم ولغيرهم (١).
أما آية "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ" الإسراء: ٨٩ فقد ذُكِرَ قبلها قوله تعالى: "قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ - وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا" الإسراء: ٨٨، فذكرَ الفريقين أوَّلاً: الإنس والجن، ثم عيَّن الناس، ليُظهِرَ شرفهم على الجن، ثم قدَّم للناس "ليستحکم الفصل، فلا يُسْتَقَلُّ؛ لأنه لو قيل: ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورا، لجاء لفظ الناس قريبا من بعضه، فحدثَ ثَقَلٌ، فبَعُدَ عن هذا.

أما آية الكهف فلم يتكرر فيها لفظ الناس فيقع استئصال، فجاء قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ" فقدم "في هذا الْقُرْآنِ"؛ لأنَّ تقديمه أهمُّ؛ إذ هو أبلغ في تنبيههم على الاعتبار، كما أن آية الكهف لم يُقدِّم قبلها ذكرَ الثقلين، فيحتاج إلى تقديم الناس كما جاء في آية الإسراء؛ كما أن الخطاب عامٌّ في آية الكهف، فكان لا بدَّ من ذكر الناس (٢).

هذا، وقد رأى الدكتور المطعني أنَّ المقام في سورة الإسراء مقامُ تحدُّ وإعجاز، تحدُّ للناس والجن أن يأتوا بمثل هذا القرآن مشروطاً بمظاهرة بعضهم لبعض، فما بالهم لو انفردوا... وهذا التحدي قد بلغ الغاية باشتراط اجتماعهم، فالمتحدَّى - هنا - نوعان: الإنس والجن، والمقصود بالتحدي بالدرجة الأولى هم الإنس؛ لأنهم هم من زعموا أن في مقدورهم أن يأتوا بمثل القرآن، فكان تقديمهم شبه تعريض بهم، أما في سورة الكهف فقدَّم

١ - انظر: السابق: ج ٢/٧٦٥، ٧٦٧.

٢ - انظر: ملك التأويل: ج ٢/٧٦٦.

في هذا القرآن؛ لأن السورة من أول الأمر أشارت إلى فضل القرآن وأثنت عليه، كما أن سياق سورة الكهف: ٥٢-٥٤ ورد في أهوال القيامة، كما أنها سجلٌ حافلٌ بالمثل والقصة^(١).

و- التقديم والتأخير في " وجاء رجل من أقصا المدينة " ، " وجاء من أقصا

المدينة رجل يسعى".

ومما تناوله ابن الزبير - كذلك - معتمداً على كلام سيبويه " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى"^(٢) - ما جاء في قوله تعالى: "وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى" القصص: ٢٠، وما جاء في قوله تعالى: "وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يُقَوْمُ آتِبِعُوا الْمُرْسَلِينَ" يس: ٢٠، وللسائل أن يسأل: لِمَ تأخر الفاعل عن المجرور في سورة يس، ولم يأت متقدماً يلي الفعل كما ورد في سورة القصص؟

وللإجابة عن هذا يذكر ابن الزبير أنَّ هذا التقديم إنما جاء على ما يناسب الموضوع الذي فيه، وأنه لا يناسبه غيره؛ معتمداً على أن التقديم إنما هو للأهمية والاعتبار^(٣)؛ وفي سورة القصص جاء على ما يجب من حيث أن رتبة الفاعل بعد الفعل مباشرة، ولا يتأخر إلا لعارض من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أو اتساعاً. أما تقديم الجار والمجرور " من أقصا المدينة" على الفاعل في سورة "يس"، فجاء ليحرز معنىً جليلاً، وهو أن بُعد الدار عن صاحب الإيمان لم يمنعه من الإيمان، ولم يضره في أن ينتفع بما جاء به المرسلون، على حين أن من باشر الرسل وشافهم وقرب داره منهم لم

١ - انظر: خصائص التعبير القرآني: ١٨١/٢، ١٨٢.

٢ - الكتاب: ٣٤/١.

٣ - انظر: ملاك التأويل ج: ٩٠٦/٢.

ينتفع بما جاؤوا به^(١)؛ وكان الآياتِ مثالاً واضحاً لحال كفار قريش من أهل مكة، وحال الأنصار من أهل المدينة؛ حيث جاء هؤلاء وآمنوا به - صلى الله عليه وسلم مع بُعد دارهم، وعاندَ عتاةَ قريش فكفروا به مع قرب دارهم، ومباشرتهم له، ومشاهدتهم الآيات^(٢). والدليل على ذلك أنَّ السورة مكية، وقد افتتحت بذكر قريش، وهو المعنيون بقوله تعالى: "لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غٰفِلُونَ" يس: ٦، والإخبار عنهم في الآيات بعدها بأن الإنذار لهم وعدمه لا يجدي معهم، في قوله تعالى: "وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" يس: ١٠، ثم قال سبحانه: "إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمٰنََ الْغَيْبَ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ" يس: ١١، أي: من انقاد وأصغى إليك وإن بُعدت داره، وهذا حال الأنصار. ثم ضربت الآيات مثلاً للفريقين، ممن كفر مع قُربِ الدار، ومن آمن مع بُعدِ الدار، فأصحاب القرية كذبوا الرسل الذين أرسلهم الله إليهم، وقالوا: "مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا" يس: ١٥، كما حكى القرآن عن كفار قريش أنهم قالوا: "مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْسِي فِي الْأَسْوَاقِ" الفرقان: ٧... ثم ذكر بعدها وجاء من أقصا المدينة^(٣). وهنا نلاحظ اعتماد ابن الزبير اعتماداً مباشراً على سياق الآيات في سورة "يس" ليكشف عن سر تقديم الجار، وهذه خاصية متينة من خصائص أسلوبه في تأويل المتشابه اللفظي^(٤).

١ - انظر: السابق: ج ٢/ ٩٠٤.

٢ - انظر: ملك التاويل ج ٢/ ٩٠٥، ٩٠٦.

٣ - انظر: ملك التاويل ج ٢/ ٩٠٥، ٩٠٦.

٤ - انظر: توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين: أحمد الفرناطي وفاضل السامرائي، دراسة مقارنة: ٣١ - ٣٦، محمد رجائي أحمد الجبالي، دكتوراه، جامعة ملابا، كوالالمبور، ٢٠١٢م.

ثانياً: الحذف والتقدير.

عرض ابن الزبير للحذف والتقدير مستدلاً بكلام سيبويه، وقد يوجز في هذا العرض وقد يطنب، ومن ذلك:

أ- تقدير الخبر المحذوف.

مما عرض له موجزاً ما ذكره عند قوله تعالى: "طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ" محمد: ٢١، حيث قدره سيبويه - رحمه الله - طاعةً وقولٌ معروفٌ أمثل^(١).

ب- الإضافة تكون لأدنى ملابسة.

في قوله تعالى: "لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا" النازعات: ٤٦، والضحى ليس للعشية، وإنما هما طرفان للنهار، فصحت الإضافة بهذا القدر؛ لأن الإضافة في لسان العرب تكون لأدنى ملابسة، وكما في قوله تعالى: "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ" سبأ: ٣٣، والليل والنهار لا يمتزجان، إنما يكون المكر فيهما، والمعنى: بل مكرم في الليل والنهار^(٢).

ج- تقدير الجواب المحذوف وفقاً للمعنى المراد في سورة الزمر.

مما عرض له ابن الزبير بتوسع ما جاء في قوله تعالى: "وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا" الزمر: ٧١، وقوله تعالى: "وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" الزمر: ٧٣، حيث تساعل عن السر في زيادة الواو في الآية الثانية.

وقد أجاب عن ذلك بأن "إذا" في مثل هذا الكلام جارية مجرى أدوات الشرط في احتياج الفعل بعدها إلى الجواب، إلا أن جوابها في قول البصريين

١ - انظر: الكتاب: ١/١٤١، ٢/١٣٦، وانظر: ملك التأويل: ج ٢/١١٢٢.

٢ - انظر: الكتاب: ١/١٧٦، ٢/٢١٢، وملك التأويل: ج ٢/١١٦٤.

لا ينجزم إلا في الشعر، وأهل الكوفة يرون أنها تجزم في الكلام، وقد اتفقا في استدعائها الجواب، فوقع جوابها في الآية الأولى منطوقاً به، وهو قوله: "فتحت أبوابها"، أما الآية الثانية فجوابها محذوفٌ مقدرٌ، وقوله: "وفتحت أبوابها" كلام معطوف على ما قبله، كما عطف عليه ما بعده، ولو كان جواباً، لكان مقتضاه أنها لا تفتح إلا عند مجيئهم، كالحال في أهل النار، وليس كذلك، ألا ترى قوله تعالى: "وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ. جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَّةٍ لَهُمْ أَبْوَابٌ" ص: ٤٩، ٥٠، فانتصاب "مفتحة" إنما هو على الحال، والحال قيدٌ فيما قبلها.

ويزيد ابن الزبير رأيه توضيحاً من خلال أمثلة يسوقها، فمثلاً لو قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً، فالمعنى: جاء زيد متصفاً وقت مجيئه بالضحك، فالضحك هيئة حين المجيء، وليس المراد أن ضحكه بعد المجيء، وإنما تلك صفته التي جاء عليها... ولهذا قدر سيبويه - رحمه الله - قول بعض العرب: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به غداً، فقدّره: مررت برجلٍ معه صقرٌ مُقدراً الصيد به غداً، فقدّره بما هو حاصل ثابت وقت المرور^(١).

ولهذا قالوا في قول العرب: قمت وأصكُ عينه: إنه من الشاذ النادر، ونحوه ما أتشدوه من قول الشاعر عبد الله بن همام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالِكَا^(٢).

١ - انظر: الكتاب: ٤٩/٢، ٥٢، وانظر: ملاك التأويل: ج ٢/٩٩٣، ٩٩٤.

٢ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣٦/٩، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م. و المضارع المثبت يمتنع دخول الواو فيه، ولذا مالوا إلى تأويله، وتقديره عندهم: وأنا أصك وجهه، وبعضهم جعل الواو في القول والبيت الشعري للعطف وليس للحال، والتقدير: قمت وصككت، ونجوت ورهنت.

وهذا في غاية القلة (١).

ومما يستشهد به ابن الزبير ما جاء في الحديث الشريف، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أول من يفتح الجنة ويقرع بابها (٢)، وهذا يدل على أن الداخلين تالون له وبعده، فيجدونها مفتوحة الأبواب، وإذا لم يتوقف فتح أبوابها على مجيئهم، فليس قوله: "وفتحت أبوابها" جوابا، لو فرضنا أن لا يعتد بالواو كما يقول أهل الكوفة.

فإن قيل: فما جواب إذا؟ قال ابن الزبير مجيبا عن هذا: إنَّ الجواب - والله أعلم - مقدرٌ بعدُ، يفسره المعنى، كأنه قد قيل: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها: سلام عليكم طببت فادخلوها خالدين أنسوا وأمنوا، أو ما يرجع إلى هذا المعنى ويحرزه، وإذ ذاك يقولون: "أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا أَلْحَزْنَ" فاطر: ٣٤.

وقد نقل منسوباً إلى أهل الكوفة أن الواو قد تزداد في الجواب في مثل هذا، وعليه عندهم ما ورد في مثل قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى

قالوا: قوله: "وانتحي" جواب "لَمَّا" والواو زائدة، وعند غيرهم "وانتحي" معطوف على "أجزنا" والجواب محذوف، أي: أنسنا أو تحدثنا أو ما يحرز هذا المعنى (٣).

ثم يورد ابن الزبير سؤالاً أن الجواب المقدر "أنسنا" لا يوجد دليل عليه، ولا يحذف الجواب أو الخبر أو ما يحذف إلا بعد أن يتعين؟

١ - انظر: ملاك التأويل: ج٢/٩٩٤ .

٢ - انظر: صحيح الإمام مسلم رقم ٣٢٢ من كتاب الإيمان، تحقيق وتعليق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٥ م.

٣ - البيت لامرئ القيس انظر: ملاك التأويل: ج٢/٩٩٥ .

وقد أجاب عن ذلك أنّ هناك فرقاً بين تقدير المعنى وتقدير اللفظ، وفي الآية الكريمة إنما نحومُ حول المعنى، حتّى نحصله، وذلك نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، حيث نقرر محذوفاً، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه، وإنما نأخذه من المعنى: أي: مقرونان أو متلازمان، وهذا ما قدره سيبويه (١)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وقد اعتمدا في التقدير على أن الخبر محذوف، وتدلُّ عليه واو في قوله: "وضيعته" التي بمعنى مع، فدلّت على معنى الالتزام، فجاء التقدير: متلازمان، وفي هذا إحرار لمعنى الاجتماع الذي تعطيه وتقنضيه الواو (٢).

ونلاحظ هنا أن ابن الزبير لم يورد ما نص عليه سيبويه في آية الزمر: ٧٣، حيث قال: "وسألتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره: "حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها" أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "وكو يري الذين ظلموا إذ يرون العذاب" البقرة: ١٦٥، "وكو ترى إذ وقفوا على النار" الأنعام: ٢٧، فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام (٣).

١ - انظر: الكتاب: ١/٣٠٠ .

٢ - انظر: ملاك التأويل: ج ٢/٩٩٦، ٩٩٧. ونلاحظ في الحديث عن جهنم أن أبوابها فتحت حين جاءوها؛ لأن "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان، و"فتحت" جوابها. والذكر في الثانية دلّ على أن أبواب الجنة كانت مفتحة قبل أن يأتوها، فلماذا - إذن - كانت أبواب جهنم مغلقة ثم فتحت قبل أن يأتوها، وأبواب الجنة مفتحة قبل أن يأتوها؟ والجواب: لأن جهنم سجن، والسجن ذلك شأنه حراس شداد، وأبواب محكمة الإيصاد "علهم نارٌ مؤصدة" البلد: ٢٠، والجنة دار كرامة وتشريف، فللترحيب بهم استعدت لهم قبل وصولهم "جنبت عدنٌ مفتحة لهم الأبواب" ص: ٥٠، انظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني: ج ٢/١٢ .

٣ - الكتاب: ٣/١٠٣ .

وكان ينبغي عليه أن يعتمد على هذا النص، حتى يتصيدَ الجواب المحذوف، وإن كان قد أجاد في عرض الأدلة التي اعتمد عليها في تقديره لهذا الجواب، كما أنه ارتضى مذهب البصريين في تقدير الجواب المحذوف الذي نتصيده من خلال المعنى، ولم يرتض مذهب الكوفيين الذاهبين إلى وجود الجواب بعد حذف الواو، وأنه لا داعي لتقديره بعيدا عن الملفوظ. وأنه ارتضى -كذلك- تقدير الخبر المحذوف في قولنا: كل رجل وضيعته، أي: مقرونان، وهو ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي الفارسي والجمهور، ولا عبرة عنده بمن خالف ذلك، وإن أحسن في الرد عليه.

د-إقامة المضاف بدلا من المضاف إليه بعد حذفه، بقصد المبالغة.

ومن الإطناب ما ذكره ابن الزبير من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلا عنه، بقصد المبالغة، وذلك عندما عرض لقوله تعالى: "وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ" آل عمران: ١٣٣، وقوله تعالى: "سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ" الحديد: ٢١.

وقد استدلل هنا على أن آية آل عمران على حذف مضاف، والتقدير: عرضها مثل عرض السموات والأرض، وقد أفصحت آية الحديد بما يقوم مقام هذا المضاف ويحصل معناه، وهو كاف التشبيه؛ إذ معناها معنى مثل^(١).

ثم قال: "وحذف المضاف مما يكون كثيرا عند قصد المبالغة، وكذا جعل الشيء نفس الشيء، وهو مما تقدّم في آية آل عمران، وهو نحو قول روبة بن العجاج:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)

وهذا كثير، وإليه يرجع الوارد في قولهم: وهو نهاره صائم، وليئله قائم^(٢)، وباب ذلك مما يقصد به المبالغة فيجعل نفس الشيء، وأنشد سيبويه - رحمه الله - نحواً من ذلك قول الشاعر:

أَمَّا النَّهَارُ فَمِ قَيْدٍ وَسِلْسَلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي بَطْنٍ مَنَحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(٣).

فجعل النهار في قيد وسلسلة، وجعل الليل في بطن منحوت من الساج مبالغة، وإنما المفعول الشخص^(٤).

وقوله تعالى: "عرضها السموات والأرض" يمكن إلحاقه بهذا القبيل، وإن ظنَّ أنه بيانه، والجامع قصد المبالغة، ومعنى الآية عند ابن الزبير: كأنَّ السموات والأرضَ إذا أُوصِلَ بعضها ببعض مصطفاً نفسُ عرضِ الجنة، ثم عرض لبيت من أبيات الكتاب:

نَقَدَ لُمْتَنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ^(٥)

فنفى النوم عن الليل، حين جعله نفس الشخص مبالغة، وجاء المعنى: أي ذو ليل المطي وذو النهار وذو الليل، وقد قال سيبويه عندما أنشد هذا البيت: جعله للاسم^(٦).

١ - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٩، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن السورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.

- وانظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢٢٦/١. وانظر: الكتاب: ١٤٥/٢. والشاهد هنا إتباع "الصيوف" للربيع، ولو رفع حملاً على الموضوع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز. ٢ - انظر: الكتاب: ١٦٠/١.

٣ - البيت للجرّ تَفَشَ بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه: ٢٣٧/١، وبلا نسبة في الكتاب: ١٦١/١، وروايته في قعر منحوت من الساج.

٤ - انظر: ملك التأويل: ج ٣١٨/١، وانظر: الكتاب: ١٦١/١.

٥ - البيت لجرير في ديوانه: ٩٩٣، ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ١، لا ت.

٦ - وعبرة سيبويه "فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم" الكتاب: ١٦٠/١.

ومن هذا الضرب ما يتخرج على حذف مضاف ويمتنع ما سواه، نحو قول الشاعر:

كَأَنَّ غَدِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سَلَى نَعَامٌ قَاقٌ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ (١).

أي: كأن غديرهم غدير نعم قاق، والغدير الصوت.

وبناء على ما سبق، فإن آية آل عمران قُصِدَ بها المبالغة والتعظيم، وجاء ما يدلُّ عليه، فجاءت للمتقين، الذين وفَّروا الإيمان وتوابعه، كما أن بناء السورة جاء حاضاً على الجهاد وعظيم فضله؛ فناسب ذلك جعل العرض نفس السموات والأرض، من غير إفصاح بالمضاف المقدر الذي لا بُدَّ منه عند بيان المعنى، ولما لم يقصد في آية الحديد ذلك أفصح فيها بما يعطي معنى مثل، وهي كاف التشبيه، وورد كلُّ على ما يناسب ويلائم (٢).

وتفصيل ما ذكره ابن الزبير يتضح من تأمل آية آل عمران: ١٣٣، والحديد: ٢١، نجد أن السماء جاءت جمعا في الأولى، ومفردة في الثانية، وعند تأمل السياق، وتناسب معاني النظم، نجد الجمع في الآية الأولى بما فيها من الدلالة على الكثرة يتسق في نظمه مع المبالغة في التشبيه بحذف الأداة، ذهاباً إلى تعظيم الجنة، وعلوُّ درجة الساعين إليها، كما يتسق الأفراد بدلالته على القلة مع التشبيه المصرح فيه بالأداة، إيماءً إلى أن المتسابقين إلى هذه الجنة دون الأوَّلين عملاً وثواباً، لينبئك عن ذلك أن الجمع جاء في وصف المتقين، وهم خاصة المؤمنين من الذين دأبوا على مراقبة الله

١- البيت للنابغة الجعدي: انظر: شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله): ٢٤٢، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م، ولشقيق الباهلي في شرح أبيات سيبويه، للسيرافي (يوسف بن أبي سعيد): ٣٠٨/١، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩م، أراد غدير نعم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومعناه، أي: كان حالهم في الهزيمة حال نعم تغدو مذعورة.

٢- انظر: ملاك التأويل: ٣١٩/١، ٣٢٠.

والخوف من عقابه، بخلاف الآية التي وقع فيها المفرد؛ حيث نعت الله أهل الجنة بالمؤمنين، وهو وصف يُعمُّ كلَّ من حصل الإيمان، وقد جاءت في الآية الأولى التي وقع فيها الجمع أوصافٌ عدة للمتقين، تدلُّ على تميزهم ورفعة درجتهم عند ربهم، فقال سبحانه وتعالى: "وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ. وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ" آل عمران: ١٣٣ - ١٣٥، فقابل الزيادة في العمل بالزيادة في المثوبة والأجر، وناسب بين الإطناب في الوصف والإطناب بالجمع، كما ناسب بين الإيجاز في الوصف والإيجاز بالإفراد، وذلك غاية الإعجاز، والدليل على ذلك أن الله أكد ما في الجمع من زيادة الفضل وسموِّ الدرجة بقوله تعالى: "أُولَئِكَ جَزَاءُ مَا كَفَرُوا بِهِمْ وَمَنْ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" آل عمران: ٣٦، فجعل الجنة لما أعد فيها من أنواع النعيم "جنات" (١).

هـ- استعمال الحذف كثيرا، وترجيح أن عدة أصحاب الكهف: سبعة

وثامنهم كلبهم

مال ابن الزبير إلى الإطناب - أيضا - عندما عرض لقوله تعالى:
"سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ
وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا
تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهْرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا" الكهف: ٢٢.

١- انظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، د محمد الأمين الخضري: ١٩٩، ٢٠٠، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى،

وقد فصل القول في ما ذهب إليه من أن عدة أصحاب الكهف سبعة وثامنهم كلبهم، معتمداً في ذلك على التقدير للمحذوف، وعلى سياق الآية نفسها التي عقت بالحال بعد القولين السابقين: ثلاثة رابعهم كلبهم، وخمسة سادسهم كلبهم؛ حيث عقت الآية بقوله "رجما بالغيب"، ثم جاء قولهم: سبعة وثامنهم كلبهم، والتقدير عنده: ويقولون: سبعة هم كذلك وثامنهم كلبهم، وأن هذا ليس داخلاً تحت ما تقدم من أنه رجم بالغيب، وقد استدلّ - كذلك - بقول ابن عباس - رضي الله عنه - حين قال: حين وقعت الواو انقطعت العدة، وبقوله: "أنا من ذلك القليل، أي الذين يعرفون عددهم على الحقيقة" (١).

ومما اعتمد عليه ابن الزبير ما ذكره عن سيبويه، وإن لم يكن كلامه نصاً في هذه المسألة التي أوردها، وإنما استدعى كلامه في الحذف، وأن العرب تستعمله كثيراً في كلامها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه: "اللهم ضبباً وذنباً" (٢)، وإذا كان القائل يدعو بذلك على غنم رجل، قال: وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع - أو اجعل - فيها ضبباً وذنباً (٣)، وقد ظهر لابن الزبير أن في الآية الكريمة حذفاً، وأن الواو في قوله: "و ثامنهم" إنما عطف بها على جملة اسمية محذوفة، والتقدير عنده - كما أسلفنا -: ويقولون سبعة هم كذلك و ثامنهم كلبهم.

١ - انظر: الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي: ج ١٣/٢٤٨، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه محمد رضوان عرقسوسي، وغياث الحاج أحمد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، وملاك التأويل: ج ٢/٧٨٠.

٢ - انظر: الكتاب: ١/٢٥٥.

٣ - الكتاب: ١/٢٥٥، وانظر: أمثلة أخرى أوردها ابن الزبير في ملك التأويل: ج ٢/٧٧٨،

هذا، ورأى الزمخشري أن الواو داخلة على الجملة الواقعة صفة للكرة، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة، في نحو: جاءني زيد ومعه أخوه، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى: "وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ" الحجر: ٤، وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمرٌ ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت للذين قالوا: "سبعة وثامنهم كلبهم" قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن، كما فعل غيرهم (١).

ونلاحظ هنا اعتماد ابن الزبير على قول الزمخشري، وإيراده لكلام سيبويه في الحذف، أما من رأى أن هذه الواو التي وردت في "سبعة وثامنهم كلبهم" مما أطلق عليه بعضهم واو الثمانية، بحجة أنها وردت في أكثر من آية في سورة التوبة: ١١٢، والزمر: ٧٣، والتحريم: ٥، فقد استبعد ذلك ابن المنير وأنكر هذه التسمية (٢).

ثالثاً: المقارنة بين آيتين كريمتين أو أكثر.

جاء تحت هذا العنوان عدة مسائل عرض فيها ابن الزبير للاسم الظاهر عندما أتى مفرداً وأتى مجموعاً، وللضمير عند إفراده وجمعه، واللفظ عند تذكيره وتأنيثه، كما قارن بين آيتين، موضحاً الفرق بينهما، وهأنذا أفصل الكلام فيها:

١ - انظر: الكشاف: ٧١٣/٢، وملاك التأويل: ٧٧٩/٢، ٧٨٠.

٢ - سماها ابن المنير واو التقسيم، انظر: حاشية الإصناف على الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام أحمد بن المنير السكندري: ج ٢/ ٧١٣، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، وانظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د. عبد العظيم المطعني: ج ٢/ ١٤، ١٥.

أ- الإفراد والجمع في الاسم الظاهر.

في قوله تعالى: " وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً " البقرة: ٨٠، وقوله تعالى: " ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً " آل عمران: ٢٤، فأفرد في البقرة الوصف، وجمع في آل عمران، والجاري عليه الوصف في السورتين قوله: أياما بلفظ واحد، فيُسأل عن موجب اختلاف الوصف.

وقد أجاب عن ذلك بأن المجموع بالألف والتاء منحصرٌ في أربعة أضرب: ثلاثة متفق عليها، والرابع مختلف فيه، أما الثلاثة: فكلُّ علمٍ لمؤنث، نحو: هند و دعد، وكل ما فيه تاء التأنيث لمذكر كان أو لمؤنث، عاقل أو غير عاقل، نحو: طلحة وحمزة وشجرة، وكل مصغرٌ لغير العاقل، نحو: دُرَيْهَمٌ دُرَيْهَمَاتٌ... أما الرابع المختلف فيه: فهو كلُّ اسمٍ مكبَّر لغير العاقل مذكرا كان أو مؤنثا، لم يسمع فيه عن العرب جمع تكسير، نحو: حَمَامٌ وحمَامات، و سُرَادِقٌ و سُرَادِقَاتٌ، و إِيوَانٌ و إِيوَانَاتٌ... فإن سُمِعَ من العرب من هذا جمع تكسير لم يجز جمعه بالألف والتاء.

قال سيبويه - رحمه الله - : " وقالوا: جَوَالِقٌ و جَوَالِقُ، فلم يقولوا: جَوَالِقَاتٌ حين قالوا: جَوَالِقُ... وقالوا: عَيْرَاتٌ، حين لم يكسروها على بناء يكسر عليه مثلها(١). "

وما يجمع جمع تكسير من مذكر غير عاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء، فتقول: ذنوب مغفورة، وأعمال محسوبة، ونحو قوله تعالى: " فِيمَا سُرَّرَ مَرْفُوعَةٌ. وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ. وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ. وَزُرَابِيٌّ مَبْتُوثَةٌ "

الغاشية: ١٣ - ١٦، ومنه "أيام معدودة"، وقد يجمع بالألف والتاء ومنه "أيام معدودات".

أما سبب المناسبة لكل آية- كما يرى ابن الزبير- فراجع إلى أن سورة البقرة مبنية على الإيجاز هنا، وآية آل عمران مبنية على الإسهاب، فناسب الأفراد الإيجاز، وناسب الجمع الإسهاب، فورد كل على ما يناسب ويجب^(١).

وما أورده ابن الزبير ليس كافيا للتعليل؛ إذ لا بد من الرجوع لسياق كل من الآيتين، حتى يتبين لنا وجه الصواب في التعليل؛ حيث نلاحظ أن القائل في الآيتين الكريمتين في الموضوعين هم اليهود، وعلى الرغم من أن الاستعمالين فصيحان، لاستعمال القرآن الكريم لهما، ودلالة اللغة عليهما^(٢)، إلا أن اختيار العرب وصف جمع القلة بالقلّة، والكثرة بالمفرد، بناءً على أن جمع القلة نصٌّ في الدلالة على قلة الموصوف، أما المفرد فإنه لصحة دلالاته على الجنس يتسع لما لا يتسع له الجمع القليل، فناسبوا بين جمع الكثرة، وما يتسع له من الواحد، كما ناسبوا بين الصفة والموصوف في الصيغة والمعنى، حين وصفوا جمع القلة بالقلّة^(٣). وكأن الآيات في سورة البقرة تحدثت عن طول المدة بقوله "معدودة" ثم تراجع اليهود فقصرُوا تلك المدة "معدودات".

ونلاحظ -أيضا- عند الرجوع إلى سياق سورة البقرة أنها تتحدث عن اغترار اليهود واستخفافهم بعذاب الله في قوله تعالى: "أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا

١ - انظر ملك التأويل: ٢٢٦/١، ٢٢٧.

٢ - انظر: البحر المحيط: ج ١/ ٤٤٥، وج ٢/ ٤٣٥.

٣ - انظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: دراسة تحليلية للأفراد والجمع في القرآن، د

محمد الأمين الخضري: ٢٢٢، ٢٢٣.

لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ. وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ
قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ. أَوَلَا
يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ. وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ
إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ" البقرة: ٧٥ - ٧٨، ف جاء تهوينهم للعذاب هنا
في هذا السياق أقل مبالغة من سياق آية آل عمران؛ ذلك أن قولهم في آل
عمران جاء في سياق المجادلة والمحاجة لرسول الله - صلى الله عليه
وسلم - بالباطل، حيث قال سبحانه وتعالى: "فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ
لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ
اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ. إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ
بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ
النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ. أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى
كِتَابِ اللَّهِ لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا
لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْقَهُونَ" آل
عمران: ٢٠ - ٢٤.

ففي هذا المقام - أعنى مقام المجادلة والحجاج - اندفع اليهود إلى
أقصى حد من المبالغة، ذاهبين إلى أن أيام تعذيبهم تقف عند أدنى العدد،
وقد اختلف في عدد هذه الأيام بين السبع والأربعين^(١)، فحيث جعلت الأيام
للكثرة أومأت إلى زعمهم أنها أربعون يوما، وحيث أريد بها القلة أومأت إلى

١ - انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠ هـ): ح ٢/٢٧٨،
وج ٦/٢٩٢، حققه محمود محمد شاكر، وراجعته وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر، مكتبة
ابن تيمية، ط ٢، د. ت.

السبعة، وجاء كل في موضعه اللائق به في سياقه، ومما يدل على هذا أن تذييل آل عمران جاء بقوله تعالى: "وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ" آل عمران: ٢٤، فوصفهم بالاعتزاز والافتراء، في حين أعقبها في آية البقرة بقوله سبحانه: "قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْفِيَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ" البقرة: ٨٠، فوصفهم بالتقول على الله، وهو أقل حدة من صريح الافتراء^(١).

ب - الإفراد والجمع في الضمير.

جاء في قوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا" الأنعام: ٢٥، وقوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الْكُفْرَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ" يونس: ٤٢، وقد تساءل ابن الزبير عن سبب ورود الفعل في آية الأنعام مسنداً إلى ضمير المفرد، وفي آية يونس مسنداً إلى ضمير جماعة. وللإجابة عن هذا رأى أن "مَنْ" لفظ مفرد، ويصلح للثنتين والجميع، فإذا ورد ما بعده مفرداً روعي حكمه اللفظي، فنقول: من الناس من يفعل كذا، وإذا روعي حكمه المعنوي، روعي الجمع، فنقول: من الناس من يفعلون كذا، وقد جاء ذلك في آية واحدة في قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ" البقرة: ٨.

وقد وردت آية الأنعام على الأكثر المطرد، وحمل فيها الكلام على اللفظ لـ "مَنْ"؛ حتى لا يتوهم المستمع لآية أن المستمع واحد؛ إذ ليس هذا مقصود الآية، وقد ورد في الآية نفسها ما يدل على أن المستمعين جماعة

١ - انظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، د محمد الأمين الخضري: ٢٢٥، ٢٢٦.

في قوله تعالى: " وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا " الأنعام : ٢٥ ، أما في آية يونس فقد روعي المعنى، فجاء ما بعدها مجموعاً، ولم يفرد، لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ المستمع واحد، وذلك غير مقصود، فقال: " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ "؛ إذ ليس في الكلام بعد ما يبين ذلك (١). وقد أورد ابن الزبير سؤالاً حاول من خلاله أن يفرق بين الآيتين، مع مراعاة أن المقصود هو الجمع في كلتا الآيتين، وأن آية يونس فُصِدَ بها الجمع ابتداءً، حتى لا يقع الإبهام أن المستمع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واحد، بل جماعة.

وقد أورد ما يدل على أن "مَنْ" قد يراد بها المفرد والاثنين كذلك، فمن إرادة المفرد ما ورد خاصاً بشخص معين، نحو قوله تعالى: " وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي " التوبة: ٤٩، حيث نزلت في الجد بن قيس (٢). كما وردت مراداً بها الاثنين، ومن ذلك ما أنشده سيبويه:

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ (٣)

فهنا ثنى العائد حين عنى به اثنين (٤).

ج - جواز تذكير لفظ "الأنعام" وتأنيثه.

في قول الله تعالى: " وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّرِبِينَ " النحل: ٦٦، جاء الضمير مفرداً مذكراً مراداً به الجنس، وقد حكى سيبويه - رحمه الله - أن مَنْ

١ - انظر: ملك التأويل: ج ٣٨/١، ٤٤٠.

٢ - انظر: الكشاف: ج ٣/ ٥٢.

٣ - ديوان الفرزدق (همام بن غالب): ٣٢٩/٢، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت. والكتاب: ج ٢/ ٤١٦.

٤ - انظر: الكتاب: ٢/ ٤١٦، وانظر: ملك التأويل: ج ١/ ٤٤٠.

العرب من يقول: هو الأنعام^(١)، وعليه حمل تذكير لفظ الأنعام في سورة النحل، وقد ورد مؤنثا وجمعا في قوله تعالى: "وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِمَّا تَأْكُلُونَ. وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ" المؤمنون: ٢١، ٢٢، فناسب التانيث ما جاء بعدها في قوله: فيها، ومنها، وعليها، فورد هنا بصورة التانيث والجمع^(٢).

د- ظهور "أن" له حكم لا يكون في تقديرها.

ومن المسائل التي قارن فيها بين آيتين كريمتين، ما جاء في قوله تعالى: "وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ - وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كُرْهُونَ. فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ" التوبة: ٥٤، ٥٥. وقوله سبحانه بعد ذلك: "وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ" التوبة: ٨٥،

حيث جاء في الآية الأولى "ليعذبهم"، وفي الثانية "أن يعذبهم"، ورأى ابن الزبير أن الأولى جيء بها بلام "كي"، وهو مناسب لما في الآية من التأكيد؛ إذ لا تقتضي تراخياً، فناسب هذا ما ذكر من التأكيد، أما في الآية الثانية "أن يعذبهم" فلم يبلغ التأكيد فيها ما بلغ ما في الآية الأولى، فأشعرت "أن" بما فيها من التراخي، وأنها ليست في نمط تأكيد الأولى، فروعيت المناسبة اللفظية، وإن كان معنى الآية والمآل للمنافقين واحداً^(٣).

١ - انظر: الكتاب: ٣/٢٣٠.

٢ - انظر: ملك التأويل: ج ٢/٧٤٨.

٣ - انظر ملك التأويل: ج ١/٥٩٦.

فإن قيل: إنَّ لام "كي" في قوله تعالى: "ليعذبهم" تقدَّر بعدها "أن" على قول الجمهور، فقد تساوت الآيتان، أجب عن ذلك بقوله: ليس المعنى مع تقديرها هو المعنى مع ظهورها، بل لظهورها حكمٌ لا يكون في تقديرها، وقد نصَّ سيبويه على ذلك في باب الجواب بالفاء من كتابه^(١) أنه من كلام العرب، فتبين أن قوله تعالى: "ليعذبهم" ليس كقوله: "أن يعذبهم" فيما يعطيه ظهور أن من التراخي، والله أعلم^(٢).

هـ- مناسبة نهاية الآية لسياقها الواردة فيه وذلك عند المقارنة بين

البقرة: ١٨، ١٧١.

عندما عرض ابن الزبير للمقارنة بين آيتين من قول الله تعالى: "وَتَرَكْتُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ. صُمُّ بَكْمٌ عُمِّيٌّ فَهَمَّ لَا يَرْجِعُونَ" البقرة: ١٧، ١٨، وقوله تعالى: "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بَكْمٌ عُمِّيٌّ فَهَمَّ لَا يَعْقِلُونَ" البقرة: ١٧١، أوضح أن الآية الأولى جاءت في المنافقين، الذين مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً لطلب الإضاءة، فلما أضاعت ما حوله، أذهبها الله فطفت، فلم يكن له ما يستضيء به، ويرجع إليه؛ ولذا نفى عنهم ما يرجعون إليه من ضياء يدفع حيرتهم^(٣)، أما الآية الثانية، فإنه مثل حال الكافرين فيها بحال الغنم في كونها يصاح بها وتنادى، فلا تفهم عن راعيها، ولا تسمع إلا صوتاً لا تعقل معناه، ولا تفهم ما يُراد به، كذلك الكفار في خطاب الرسل إياهم، فلا يجيبونهم، ولا يعقلون ما يراد بهم^(٤).

١ - انظر: الكتاب: ٣/٣٠.

٢ - انظر: ملاك التأويل: ١/٤٩٦.

٣ - ملاك التأويل: ج١/ ١٨٠.

٤ - انظر: السابق: ج١/ ١٨١.

وقد أورد الغرناطي هنا في الآية الثانية قول سيبويه: "لم يشبهوا بما ينعق، وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى" (١).

واستدل ابن الزبير الغرناطي هنا بقول أبي صخر الهذلي:
واني لتعروني لذكراكِ فترّةً كما انتفض العصفورُ بلله القطرُ (٢).

وأوضح أن المراد الصحيح هنا تشبيه ما يعروه بما يعرو العصفور بعدما يُدرکه بلُّ المطر من الفترّة، وأنه ينتفض عندها كما ينتفض العصفور، فحذف في كلٍّ من الطرفين ما أثبت نظيره، فالتقدير في البيت: واني لتعروني لذكراكِ فترّةً فأنتفض، كما تعرو العصفورَ فترّةً فينتفض، فشبه ما يعروه بما يعرو العصفور، والانتفاض بالانتفاض (٣).

وهنا نلاحظ أن ثمة تعبيراتٍ مجازيةً لا يكون تأليفها اعتباطاً، بل تستندُ على مستوى صوابي لها، وهو الاحتكام إلى ما قالته العرب وسارت عليه، وأنه "ليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجريها على ما أجروها" (٤)، وعلى هذا يكون في الكلام حذفان: "حذفٌ من الأوّل وهو حذفٌ داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثاني، وحذفٌ من الثاني، وهو حذفٌ المنعوق، وقد أثبت نظيره في الأوّل، فشبه داعي الكفار براعي الغنم في مخاطبته من لا يفهم عنه، وشبهه

١ - الكتاب، لسيبويه: ١/ ٢١٢ .

٢ - البيت لأبي صخر الهذلي، انظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٣٦، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية) عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، لا ط، لا ت.

٣ - انظر: ملك التاويل: ج ١/ ١٨٢.

٤ - الكتاب: ١/ ٢١٨ .

الكفار بالغنم في كونهم لا يسمعون مِمَّا دُعُوا إليه إلا أصواتاً لا يعرفون ما وراءها" (١)، أي أن داعي الكفار شُبّه براعي الغنم في مخاطبة من لا يفهم عنه، وشبّه الكفار بالغنم في كونهم لا يسمعون مما دُعُوا إليه إلا أصواتاً لا يعرفون ما وراءها.

وهنا نلاحظ أن استدلال ابن الزبير في هذه المسألة بكلام سيبويه قد دَعَّمه ببيت من الشعر، حتى يقرب شرح فكرته، ويوضح المقصود منها، مع القدرة على التحليل، والعمق في الطرح.

و- مناسبة نهاية الآية مع سياقها الواردة فيه، وذلك عن المقارنة

بين المائدة: ١١٨، والمنتحنة: ٥.

المطرّد في كتاب الله إذا ورد ذكر المغفرة طلباً أو إخباراً ورد في نهاية الآية ما يقوِّي رجاء السائل، ويُطمع تعلقاً به المتذلّل الراغب، نحو قوله تعالى: "فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّحِمِينَ" المؤمنون: ١٠٩، فقوله تعالى: "وأنت خير الراحمين" توسّلٌ مناسبٌ لما تقدّم من طلب المغفرة والرحمة (٢)، وفي قوله تعالى حكاية عن يوسف: "قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِمِينَ" يوسف: ٩٢، وفي قوله تعالى: "قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ" القصص: ١٦، ففواصل الآيات مناسبة للطلب المنقّدم.

١- الدر المصون، للسمين الحلبي: ٢/٢٣١، تحقيق محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، وانظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١/٣٠٤، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،

ط ١، دار إحياء الكتب، ١٩٥٧م

٢- انظر: ملاك التأويل: ج ١/٤٠٧

أما وصفه - سبحانه وتعالى - بالعزة والملكية والحكمة، فيرد حيث يراد معنى الاقتدار والاستيلاء والقهر وإحاطة العلم، وذلك نحو قوله تعالى: "وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" آل عمران: ٦٢، وقوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" الروم: ٢٧، وهو كثير مطرد^(١)، أما في قول الله تعالى: "إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" المائدة: ١١٨، وقوله تعالى: "رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" الممتحنة: ٥، فقد جاء وصف الله تعالى بهاتين الصفتين المشيرتين إلى العزة والقهر، وهنا يأتي والسؤال: لم وردت نهاية آيتي المائدة والممتحنة معقبتين بما ذكر مع المناسبة؟؟

والجواب عن ذلك أن آية المائدة مبنية على التسليم لله - سبحانه وتعالى - وأنه المالك لكل يفعل فيهم ما يشاء، وقد وردت هذه الآية على لسان عيسى - عليه السلام - ولو أتى عقبها "فأنت الغفور الرحيم" لكان تعريضا بالمغفرة، وهو - عليه السلام - قَصَدَ التَّبَرِّيَّ مِنْهُمْ وَالتَّنَصُّلَ وَالتَّسْلِيمَ لِلَّهِ فِيهِمْ، وليست موضع طلب مغفرة لهم^(٢).

قال الإمام القرطبي (ت٥٦٧١هـ): "ولم يقل فإنك أنت الغفور الرحيم على ما تقتضيه القصة من التسليم لأمره، والتفويض لحكمه، ولو قال فإنك أنت الغفور الرحيم، لأوهم الدعاء بالمغفرة لمن مات على شركه، وذلك مستحيل؛ فالتقدير: إن تبقيهم على كفرهم حتى يموتوا وتعذبهم، فإنهم عبادك، وإن

١ - انظر: ملاك التأويل: ج١/٤٠٨، مثال ذلك في: سورتي الفتح: ٧، والحشر: ١.

٢ - انظر: ملاك التأويل: ج١/٤٠٨، ٤٠٩.

تهدهم إلى توحيدك وطاعتك، فتغفر لهم، فإنك أنت العزيز الذي لا يمتنع عليك ما تريده، والحكيم فيما فعله، تضل من تشاء، وتهدي من تشاء" (١). ويرى ابن الزبير أن بعض المتأخرين يقدرون جوابا محذوفا في آية المائة، وهو عندهم: وإن تغفر لهم فإنهم عبادك، ثم يأتي قوله: "فإنك أنت العزيز الحكيم" معطوفا على هذا الجواب المحذوف. ويرى أن هذا التقدير مردودٌ عليه بالآتي:

١- دقة المناسبة التي بينها في السطور القريبة السابقة.

٢- هذا التقدير يؤدي إلى فساد المعنى؛ ذلك أن الكلام ليس واردا مورد الاستعطف.

٣- كما أن هذا يؤدي إلى فساد في الإعراب من جهتين: أحدهما التهئية والقطع، وهو متفق على منافرته، إذا أمكنت المندوحة. وثانيها: أن سيبويه - رحمه الله - قد نصّ على أن العرب لا تتكلم به إلا في الشعر، حيث قال في باب الجزاء: "وقُبْح في الكلام أن تعمل "إن" أو شيء من حروف الجزاء في الفعل حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني، إلا في الشعر؛ لأنك أخرت "إن" وما عملت فيه، ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله. فهكذا جرى هذا في كلامهم" (٢).

ومعنى ذلك أن العرب لا تتكلم بهذا، فلا تأتي بكلام قد انجزم فيه الفعل بأداة الشرط، ثم لا تأتي بجواب مجزوم في اللفظ، أما إذا أتيت بالفاء في

١ - الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي: ج ٨/ ٣٠٥.

٢ - الكتاب: ٦٦/٣، وانظر: ملك التأويل: ١/ ٤١٠، ٤١١.

الجواب، فلا خلاف في هذا كما في آية المائدة، وهذا - كما نقل ابن الزبير - إجماع من النحاة من سيبويه وكافة النحاة من متقدميهم ومتأخريهم^(١).
أما في قوله تعالى: "رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" الممتحنة: ٥، فقد جاءت نهاية الآية "إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" مبنية على قوله: "لا تجعلنا فتنة للذين كفروا"، ومعنى الآية: ربنا لا تظهر الكفار علينا، فيظنوا أنهم على الحق، فيكون سبب فتنتهم، فلا تفعل ذلك بنا، فأنت القادر على كفهم، ونصرنا عليهم؛ فإنك أنت العزيز الذي لا معارض لما تريده، ولا مانع لما تشاؤه، ولما كان المؤمنون يعلمون أن ما يصيبهم من مصيبة، إنما هو بما كسبت أيديهم، سألوا المغفرة من مجترحاتهم، وأورد سؤالهم مورد جمل الاعتراض فقدم، وهو قوله: "واغفر لنا"، فكان الكلام في تقدير التقديم والتأخير "ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، واغفر لنا ربنا"، فقدم قوله: "واغفر لنا ربنا" في أثناء الكلام إحرزا لأدابهم، ومعتقدهم الإيماني^(٢). وهنا ترخص في قرينة الرتبة تقتضيه الآية الكريمة، ويدل عليه السياق، ويزكيه المعنى.

رابعا: الإعراب بين الإتيان والقطع.

عرض ابن الزبير لمسألة الإعراب بين الإتيان والقطع شارحا وموضحا ومحتجا فيها بسيبويه، ومستوعبا لكلامه، وكاشفا الفرق بين العبارات، ومستندا عليه في التأويل والتخريج، وذلك كالاتي:

في قول الله تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ" الفاتحة: ٢ - ٤، نجد أن القراء السبعة اتفقوا على الإتيان في

١ - انظر: ملاك التأويل: ١ / ٤١١ .

٢ - انظر: ملاك التأويل: ١ / ٤٠٩ .

هذه الصفات " رب، الرحمن، الرحيم، مالك" وأجروها على ما قبلها من الجر^(١).

كما اتفقوا - كذلك - على القطع في قوله تعالى: "وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ" البقرة: ١٧٧، وقوله تعالى: "لَكِنَّ الرِّسْحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ" النساء: ١٦٢، اتفقوا في آية البقرة: والموفون والصابرين، وفي آية النساء: والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة على القطع^(٢).

وعند تحليل هذه الآيات نجد أن هذه الصفات الواردة في الآيات السابقة تتفق جميعها في أنها صفات ثناء ومدح وتعظيم، ولكن نلاحظ أن القراء السبعة اتفقوا على الإتيان في سورة الفاتحة، وعلى القطع في سورة البقرة: ١٧٧، والنساء: ١٦٢. ويمكن أن نجلي هذه المسألة في النقاط الآتية:

- ١- اعتمد ابن الزبير على ترجمة سيبويه على ما ينتصب على التعظيم والمدح^(٣)، ثم أتبع الترجمة بقوله: "وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته"^(٤)، واستشهد على القطع بما ورد من

١ - انظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب: ج ١/٦، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م. والقراء السبعة هم: أبو عمرو البصري (ت ٥١٥٤هـ)، وابن عامر الشامي (ت ٥١١٨هـ)، وابن كثير المكي (ت ٥١٢٠هـ)، وحمزة الكوفي (ت ١٥٦هـ)، وعاصم الكوفي (ت ٥١٢٧هـ)، والكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ)، ونافع المدني (ت ١٦٩هـ).

٢ - انظر: ملاك التأويل ج: ١ / ١٥٩ ، ١٦٠.

٣ - انظر: الكتاب: ٦٢/٢.

٤ - السابق الصفحة نفسها.

قول العرب: الحمد، من قول العرب: الحمدُ لله الحميدُ هو... والـمُكُّ لله أهلَ المُكِّ، فنصب الحميد؛ ولهذا أتبع بالضمير المؤكد المستتر في الصفة ليظهر النصب، ولم يحتج إلى ذلك في "أهل" لإضافته، فبيّن النصب في الصفتين، ثم أتبع بجواز الرفع والإتباع، وأشار إلى أن القطع هو المختار في الباب إذا كان الموصوف معلوما، والصفة المدح والثناء، وهذا رأيه ورأي الجمهور^(١).

٢ - رأى - كذلك - أن سيبويه ضَعَفَ القطعَ في قوله: سمعنا بعضَ العرب يقول: الحمدُ لله ربَّ العالمين، يعني بالنصب، فسألتُ عنها يونس: فزعم أنها عربية^(٢)، وذكر أن من عادة سيبويه بقوله: "عربي جيد" عما هو دون غيره في القوة^(٣). والدليل على ذلك:

أ- ما ورد في أوّل باب الاشتغال عقب قول ذي الرمة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتهِ فقامَ بفأسٍ بينَ رجلَيْكَ حاذِرُ^(٤)

حيث قال بعده: "والنصب عربي كثير، والرفع أجود"^(٥)، وفي قول

الربيع بن ضبع الفزاري:

أصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَحْمَلُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
والذئبُ أخشاهُ إِنْ مَرَّتْ بِهِ وحدي وأخشى الرِّيحَ والمطرَا^(٦)

١ - انظر: ملاك التأويل ج: ١/ ١٦٠.

٢ - انظر: الكتاب: ٦٣/٢.

٣ - انظر: ملاك التأويل: ١/ ١٦٠.

٤ - انظر: الكتاب: ٨٢/١.

٥ - انظر: الكتاب: ٨٢/١.

٦ - البيتان في الكتاب: ٩٠/١.

حيث جاء بنصب "الذئب" وهو المختار، ثم قال: "وقد يُبتدأ فيحْمَلُ على مثل ما يُحْمَلُ عليه، وليس قبله منصوب، وهو عربي، وذلك قولك: لقيتُ زيداً وعمروً كلمته" (١)، ولم يخالف أحد في أن النصب في هذا أفصح (٢).

ب - وما ورد - كذلك - في مسألة: أنت عبدُ الله ضربته، واختياره الرفع في "عبد الله" (٣)، لِمَا جعل الضمير المنفصل قبله مبتدأ، وهو أنت، فضَعَفَ مقويُّ النصب في عبد الله، وهو الاستفهام، للفصل بالمبتدأ، فقال بعد اختياره الرفع: "إلا أنك إن شئتَ نصبتَه كما نصبتَ زيداً ضربته، ثم قال: عربي جيد، بعدما قدّم أن الرفع عنده أولى (٤).

ج - وما ورد في مسألة "رأيتُ متاعك بعضُه فوقَ بعضٍ؛ حيث جَوَّزَ الرفع والنصب على معنيين، وقال عقب ذلك: "والرفعُ في مبتدأ أعرف، ثم قال بعد: وإن نصبتَ فهو عربيٌّ جيدٌ" (٥).

٣- أنكر ابن الزبير على الرازي وغيره من المفسرين الذين عرضوا لتفسير سورة الفاتحة، ولم يتعرضوا لهذا الكلام بشيء (٦)، ورأى أن شرطية القطع هي أن:

أ - الصفة مدح أو ذم.

ب - الموصوف معلوم.

١ - الكتاب: ٩٠/١

٢ - انظر: ملاك التأويل: ١٦١/١، ١٦٢.

٣ - الكتاب: ١٠٤/١.

٤ - انظر: ملاك التأويل: ١٦٢/١.

٥ - انظر: الكتاب: ١٥٥/١، وعبارة الكتاب: والرفع في هذا أعرف، وانظر: ملاك التأويل: ١٦٢/١.

٦ - انظر: مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي (ت ٥٦٠٤هـ): ١/١٥ - ٢٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠، ولم يتعرض الرازي للحديث عما أشار إليه ابن الزبير.

ورأى - كذلك - أن الصفة مما لا يشارك فيها الموصوف غيره، وكانت مختصة بمن جرت عليه، فالوجه فيها الإتياع، ويطرّد ذلك في صفات الله سبحانه مما لا يتصف بها غيره، ومن ذلك قوله تعالى: "حَمَّ. تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهِي الْمَصِيرُ" غافر: ١ - ٣، لما كان وصفه تعالى بغافر الذنب وما بعده لا يليق بغيره، لم يكن فيه إلا الإتياع، والإتياع لا يكون بعد قطع، فلزم الإتياع في الكل^(١).

ووضّح ابن الزبير الفرق بين: مررت بزيد العالم، ومررت بزيد العالم، فالأولى أتبع الصفة موصوفها، مع كون الصفة أجريت له ولغيره، أما في الثانية في حال القطع، فإنه يفهم منها أن غير زيد ليس بعالم، أو أنه ليس كزيد، وكأنك قلت: هو العالم لا غيره^(٢).

٤ - رأى ابن الزبير تعاضد السماع والقياس في وجوب الإتياع في قوله تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ" الفاتحة: ٢ - ٤^(٣).

هذا، وقد عرض ابن الزبير عند حديثه عن سبب ورود لفظ "الصابئين" مرفوعاً في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" المائدة: ٦٩. وقد ذكر أن لفظ "الصابئين" ورد مرفوعاً تنبيهاً على الغرض، وتقديم عليهم جميعاً أهل الإيمان، لشرفهم وعلو مكانتهم، ثم جاء ذكر اليهود؛

١ - انظر: ملاك التأويل: ١/١٦٥.

٢ - انظر: السابق: ١/١٦٧.

٣ - انظر: السابق: ١/١٦٧.

لأنهم أهل كتاب، وكان أولى بهم أن يكونوا من المستجيبين، كما سبقتهم عدة آيات في السورة نفسها تتكلم عنهم، ثم جاء الصابئون مرفوعاً على القطع؛ لأنَّ قطعَ اللفظ عن الجريان على ما قبله محرّكٌ لتوجيهه، وتقدّموا على النصارى، مع أن النصارى أهل كتاب؛ لأن النصارى أقرب إلى الصابئين، من حيث التثليث، وسوء نظرهم في ذلك وتصورهم^(١). ورفع الصابئين على القطع؛ لأنه - كما هو عند سيبويه - رحمه الله - مقدّم من تأخير^(٢)، وكأنه لمّا ذكر حكم المذكورين سواهم قيل: والصابئون كذلك، أي: لا فرق بين الكل في الحكم الأخرى، وقد رد ابن الزبير على الفراء ومن قال بقوله من حملة على الموضع في هذه الآية الكريمة، من أن هذا بعيد عن المعنى المراد من الآية^(٣).

ومما يستخرج من هذه المسألة أن ابن الزبير قد بسط القول فيها، وكان دقيقاً في نقل كلام سيبويه، فاهماً له، مستوعباً إياه، مدافعاً عنه، وقد أقام الحجة على كلامه، مع القدرة على مقارعة الحجة بالحجة، والإنكار على الرأي المخالف له، مادام يملك دليلاً وبرهاناً. كما نلاحظ أنه قد فسّر كلام سيبويه بما يقتضيه، ووضع شروطاً للقطع استخرجها من القرآن الكريم. ورأى أن مقولة سيبويه: "عربي جيد" يعني بها أن هذا الوجه دون غيره في القوة.

١ - انظر: ملاك التأويل: ١/٢٢٠. وقد ذكر الخطيب الإسكافي أن المراد بالصابئين الذين لا يثبتون على دين، وينقلون من ملة إلى أخرى، ولا كتاب لهم) انظر: درة التنزيل: ١/٢٥٢، وهناك سبعة أقوال في المراد بالصابئين انظر ذلك في: تفسير غريب القرآن: لابن قتيبة: ٥٢، ٥١، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢ - انظر: الكتاب: ٢/١٥٥. انظر: شرح هذه المسألة بتوسع في: درة التنزيل: ج ١/ ٢٥١-٢٥٧، و الدر المصون: ٤/٣٥٣-٣٦٣.

٣ - انظر: معاني القرآن، للفراء: ج ١/٣١٠-٣١١، عالم الكتب، ط ٣، ٥١٤٠٣ - ١٩٨٣م.

خامسا: لفظ "أحد" في الإيجاب، وتأويل كلام سيبويه.

تعدُّ هذه المسألة من أوسع المسائل التي عرض لها ابن الزبير، وقد تفرَّد في توضيحها، والتعليل لها، وتوسَّع في عرض الأدلة عليها؛ حيث قال سيبويه: "لو قلت: كان أحدٌ من آل فلان لم يكن كلاماً" (١). ومعنى هذا أن "أحد" المقتضي للعموم والاستغراق لا يردُّ في واجب ولا يُنكَّم به فيه، وعلى هذا كلام العرب (٢). وقد اختلف المفسرون في أحد الواردة في سورة الإخلاص في قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" الإخلاص: ١، هل "أحد" بمعنى "واحد"، وأصله "وحد"، فيقع في الواجب وغيره، أم هو لفظ مجمل فيكون للنفي العام، وهذا لا يقع في كل واجب؟؟

ويجيب ابن الزبير عن هذا بأن "أحد" الواقع في سورة الإخلاص بمعنى واحد، ويرى أن أكثر المفسرين جرى على هذا، أعنى مرادفة "أحد" لواحد في معناه من كل جهة (٣)، ولكن فيه ردود على هذه المرادفة القائمة بين "أحد" و"واحد"، فهناك فارق لفظي، وأوَّل هذه الفروق: أن لفظ "واحد" قد فرَّقوا فيه بين المذكر والمؤنث، فقالوا: واحد وواحدة، فألحقوا مؤنثه الهاء، وجمعوه فقالوا: وحدان، وأما "أحد" فلم يلحقوه علامة تأنيث ولا جمع له. وهناك فرق ثان: وهو أنهم استعملوا "واحد" في الواجب وغيره، تقول: جاءني رجل واحد، ونحو قوله تعالى: "إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدِ" النساء: ١٧١،

١ - الكتاب: ٥٤/١، ٥٥. ونص سيبويه الوارد في كتابه: "لو قلت كان أحد من بني فلان لم يجز" ٥٤/١، ٥٥.

٢ - انظر: ملاك التأويل: ج ٢/١١٥٥.

٣ - انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ/٢٢٨)، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): ج ٢/٣٨٩، تحقيق الدكتور صالح الضامن، دار البشائر، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

وفي غير الواجب، نحو قوله تعالى: "أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَحِدًا" ص: ٥، أما "أحد" فلا يقع مفردا عن إضافة أو تركيب في كلام واجب أصلا، فلا تقول: جاءني أحد، ولا ورد في كتاب الله سبحانه في كلام واجب إلا في قول تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" الإخلاص: ١، أما بابه الذي اختص به، فهو غير الواجب، فتقول: ما جاءني أحد، وما مررت بأحد، ونحو قوله تعالى: "وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا" الكهف: ١١٠، ونحو قوله سبحانه: "وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا" الجن: ٢، وفرق ثالث: هو أن "واحد" يقع تابعا في أكثر موارد، وهو الوجه فيه، نحو جاءني رجل واحد، أما "أحد" فلا يقع تابعا أصلا إلا نادرا، فلا تقول: جاءني رجل أحد.

أما الفرق من جهة المعنى؛ فإن "واحد" يقع على كل مفرد كان، مما يتصف بالعقل والعلم أو لا يتصف، تقول: رجل واحد، وجمل واحد، وأما "أحد" فلا يقع إلا لأولى العلم والعقل من الملائكة والإنس والجن. وفرق ثان من جهة المعنى، وهو أنك عندما تقول: ما جاءني رجل واحد، فيحتمل ثلاثة معان: أحدها: أن تريد ما جاءني رجل واحد بل جاءني أكثر، والثاني: أن تريد ما جاء رجل عناءً وقوةً بل جاء الضعفاء، والثالث: أن تريد النفي العام، أي: ما جاءني رجل واحد وأكثر، ولا قوي ولا ضعيف، أما إذا قلت: ما جاءني أحد، فليس هناك إلا معنى النفي العام^(١).

ولكن يورد ابن الزبير الغرناطي سؤالا مفهوما إذا كان هذا هو الفرق من ناحية اللفظ والمعنى بين "واحد" و"أحد"، فما المعنى المراد من "أحد" في سورة الإخلاص؟؟

وللإجابة عن هذا يورد النقاط الآتية:

- ١- أن معنى أحد أي: وحدة لا غيرية معها ولا أثنائية، وقد قال الخليل: الوجد المنفرد، وهو أوجد في هذا الأمر، أي منفرد^(١).
- ٢- اقتصر الزمخشري على القول بأن أحد بمعنى واحد وأصله وَحَد^(٢)، وقد رأى ابن الزبير أن ما سار عليه غير مناسب لمسلكه، على الرغم من تزاكيه في البيان، وتوفّر حظه من علم اللسان^(٣)، ولا شك أن هذا الإنكار غير مقبول؛ لأن الزمخشري متّبِع فيه لسيبويه، الذي قال: "وقالوا: أحد وأصله وحدّ؛ لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل"^(٤)، وقال: "كما أن أحدًا من واحد"^(٥).
- ٣- فرّق بعض الأئمة بينهما^(٦)، فذكر أن الواحد المنفرد بالذات، والأحد المنفرد بالمعنى؛ إذ من أسمائه سبحانه الواحد الأحد، وقيل: واحد اسم لمفتتح العدد، وأحد بُني لنفي ما يذكر معه من العدد، تقول: جاءني واحد من الناس، ولا تقول: جاءني أحد.

١ - انظر: كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٤/٣٥٠، ترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢ - انظر: الكشاف: ج ٦/ ٤٦٠.

٣ - انظر: ملك التأويل ج ٢/ ١١٥٩.

٤ - الكتاب: ج ٤/ ٣٣١.

٥ - الكتاب: ج ٤/ ٣٣٢.

٦- انظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري: ج ٥/ ١٩٥، تحقيق د عبد الله درويش، و مراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، د. ط، د. ت. وانظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته، لشمس الدين القرطبي (ت ٦٧١ هـ): ١٣٣-١٣٨، ١٧٥-١٧٧، حقه وشرح أحاديثه عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، وانظر: أسماء الله الحسنى: دراسة في البنية والدلالة، د. أحمد مختار عمر: ٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ م.

وقيل: أحد يدلُّ على محض الوحدة، بخلاف واحد، فلو قلت: ما أتاني واحد، فيحتمل المعنى أنه أتاه أكثر من واحد، ولهذا لا يقال: جاءني أحد؛ إذ معناه لا ثاني له بوجه، بخلاف جواز قولنا: جاءني واحد، إذ يحتمل معناه: أن جاءني واحد يعتد به ويعتمد عليه، ولم ينتف أن يجيء معه من لا يعتد به أو يعتمد عليه.

وعليه فإن "أحد" لا يصح أن يرد في الكلام المثبت، حيث يراد به المخلوق المُحدَث؛ لأنَّ كلَّ مخلوق من المخلوقات له النظير والمثيل، وصحَّ ذلك في الكلام المثبت للخالق سبحانه، لانفراده بالوحدانية، وتنزيهه عن النظير والمثيل. أما في غير الواجب "أي النفي وشبهه" فيصحَّ المعنى؛ إذ لو قلت: ما جاءني أحد، فيصحَّ الكلام؛ إذ المعنى: النفي لكل ما يمكن أن يوصف بالإتيان، فانتفى ما وقع عليه لفظ "أحد"، وانتفى النظير والمثيل، وصحَّ ذلك في المخلوق، ولا يصحُّ أن تقول: أتاني أحد؛ لأنك تتكلم حينئذٍ بما لا يصحُّ معنى ولا يُعقل؛ إذ ليس من المخلوقات من لا مثيل له^(١).

والخلاصة: أن لفظ "أحد" بالنظر إلى المخلوقين يصحُّ معناه في غير الواجب؛ ولذا نطقوا به، لصحة المعنى المراد، أما في الواجب فلا يصح معناه، لعدم استقامة المعنى، وأما في حق الخالق جل جلاله فهو موضعه الذي يصح فيه ولا يتعداه.

وقال ابن الزبير: "ولم يتعرض النحويون لعدة امتناعه في الواجب، بل اكتفوا بتقرير السماع من غير عدة؛ إذ لا يبنى لهم على ذلك قانون تتسع جهاته وتنتشر مسائله، وإذ وضحت العلة تبين وجه وروده في السورة الكريمة، ولم يحتج إلى ادعاء اشتراك ولا تأويل، والله أعلم"^(٢).

١- انظر: ملك التأويل ج٢/١١٦٠، ١١٦١.

٢- انظر: ملك التأويل ج٢/١١٦١.

وهنا نلاحظ أن ابن الزبير قد ارتضى لنفسه تفسير كلام سيبويه السابق دون الاكتفاء بما ذكره العلماء عن سيبويه من أن هذا مورده السماع، دون محاولة منهم للتفسير والتأويل، وأظن أن محاولة الاستقصاء لآيات القرآن الكريم تثبت صحة كلام ابن الزبير^(١).

وعلى الرغم من قدرة ابن الزبير على الإقناع، وحشده للأدلة، إلا أننا لا ننسى نصين مهمين وردا قبل كلامه: أحدهما لثعلب، والآخر للأزهري، حيث فرّق ثعلب (ت ٢٩١ هـ) بين واحد وأحد بأن "الواحد" يدخله العدد والجمع والاثنان، و"أحد" لا يدخله ذلك، فيقال: الله أحد، ولا يقال: زيد أحد؛ لأن الله خصوصية له الأحد، وزيدٌ منه حالات^(٢)، كما أن الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) الذي استعان به ابن الزبير في التفرقة اللغوية بين أحد وواحد، قد قال: "وأما اسم الله جل ثناؤه أحد، فإنه لا يُوصف شيء بالأحدية غيره، لا يقال: رجلٌ أحد، ولا درهمٌ أحد، كما يقال: رجل واحد؛ لأن أحدا صفة من صفات الله التي استأثر بها، فلا يشركه فيها شيء"^(٣). وهذان النصان من وجهة نظري قد فتحا الطريق أمام ابن الزبير في تعليقه لكلام سيبويه، وتأويله الذي ذكره وبينه^(٤).

كما أن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) قد أضاف سببا آخر في رده على المبرد (ت ٢٨٦ هـ)، حيث قال: "وأحد الذي يستعمل للعموم في النفي لا يجوز

- ١ - انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ١٨، ١٩ وكذلك: ٨٣٥، ٨٣٦.
- ٢ - انظر: معاني القرآن، لثعلب: ٢٣٩، جمع وتحقيق الدكتور شاعر الأسدي، مطبعة الناصرية، العراق، ١٤٣٠ هـ - ٢٠١٠م.
- ٣ - تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري: ج ١٩٧/٥.
- ٤ - انتصر ابن ولاد التميمي (ت ٣٣٢ هـ) لسيبويه على المبرد في هذه المسألة، انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس بن ولاد التميمي: ٥٣، ٥٤، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

في الواجب؛ لأنه للعموم على الجملة والتفصيل، وتفصيل: ما أحد في الدار، فهذا نفى أن يكون فيها واحد فقط أو اثنان فقط أو أكثر، ومثل هذا يستحيل في الإثبات، وقد كان أبو العباس المبرد ردّاً على سيبويه، فقال: أحد هذه تستعمل في الإثبات على معنى العموم في قولهم: يعلم هذا كلُّ أحد، وليس ذلك بصواب من قبيل أن ليس المعنى فيه أنه يعلمه واحد فقط ويعلمه اثنان فقط ويعلمه أكثر من ذلك، كما أنه في قولك: لا يعلم هذا أحد، فقد أنبأ عن هذا المعنى، وهو أنه لا يعلمه واحد فقط ولا اثنان فقط ولا أكثر من ذلك، فقد بان بهذا أن الصواب مع سيبويه، وأن ما اعترض به لا يدخل عليه، ولا ينقض ما أتى به^(١).

ثم ذكر بعدها: "وأما أحد التي تستعمل للإيجاب فإن أصلها واحد كما قال النابغة:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بَدِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ

ثم تبدل الهمزة فيقال: أحد، وهي التي في قولهم: أحد وعشرون، بمعنى: واحد وعشرون، وهي التي في قول الله عز وجل: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" الإخلاص: ١، أي: الواحد.

ثم قال: "وأما أحد التي هي لأعمّ العام فلا تكون إلا في النفي؛ لأن معناها يستحيل مع الإيجاب، ولاشتراك فيهما لا يرجع إلى أصل واحد، إنما اشتراك في اللفظ فقط، كالاتشارك في "إن" التي للجزاء والتي للجحد والمخففة من الثقيلة والزائدة والمؤكدّة، وكلُّ واحدة من هذه أصلٌ في بابها"^(٢).

١ - شرح كتاب سيبويه، للرماني: ج/ ٢٣٢، رسالة دكتوراه، محمد إبراهيم يوسف، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤ - ١٤١٥ هـ.

٢ - شرح كتاب سيبويه، للرماني: ج/ ١/ ٢٣٣.

أي أن الرماني قد رأى أن "أحد" إذا كان أصلها "واحد"، فإنها يمكن أن تقع في الإيجاب، كما في سورة الإخلاص، وإذا كانت دالة على أعم العام، فإنها لا تقع في الإيجاب، لاستحالة المعنى، وتقع في النفي، لصحة المعنى، وهي ذات أصل مستقل، والهمزة فيها قائمة بذاتها.
وخلاصة القول في هذه المسألة:

- ١- رأى جمهور المفسرين أن "أحد" الواردة في سورة الإخلاص بمعنى "واحد"، وإن تعددت أقوالهم في المقصود بالأحدية المرادة، كما بينّا.
- ٢- لا يرد "أحد" في الكلام المثبت الخالي من الإضافة أو الوصف أو التركيب، حيث يراد به المخلوق المُحدَث؛ لعدم الفائدة، ولأن كل مخلوق من المخلوقات له النظير والمثيل، ويصحّ ذلك في الكلام الواجب "المثبت" للخالق سبحانه، لانفراده بالوحدانية، وتنزيهه عن النظير والمثيل.
- ٣- يرد "أحد" في الكلام المنفي، للفائدة وصحة المعنى المراد.
- ٤- تفرد ابن الزبير في توضيح وجه التعليل في صحة لفظ "أحد" في النفي، وعدم صحته في الإيجاب، وإن كنا لا ننكر إفادته من ثعلب والأزهري والرماني.



سادسا: مسائل متفرقة.

عرض ابن الزبير - كذلك - لبعض المسائل المتفرقة في كتابه "ملاك التأويل"، أوجز في معالجة بعضها، وأظن في أخرى، وهذه المسائل كما يأتي:

أ- نصب "حسنا" على الحالية.

في قول الله تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا" العنكبوت: ٨، جاءت كلمة "حسنا" منصوبة على الحال؛ لأن المصدر إذا حذف اكتفاء بصفته، فانصبها عند سيبويه - رحمه الله - على الحال^(١).

ب- إعراب كلمة "البلد" في سورة إبراهيم: ٣٥ على أنها نعت.

عند المقارنة بين قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا" البقرة: ١٢٦، وقوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا" إبراهيم: ٣٥، ذكر ابن الزبير في الآية الثانية أن إعراب كلمة "البلد" عطف بيان على رأي الخليل^(٢)، أو أنها نعت على الظاهر من كلام سيبويه^(٣).

ولكن الخطيب الإسكافي ذكر أن إعراب "البلد" عطف بيان على مذهب سيبويه، وصفة على مذهب أبي العباس المبرد^(٤). وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أنها صفة، حيث قال: "فالأسماء المبهمة تُوصف بالآلف واللام ليس إلّا، ويُفسر بها، ولا تُوصف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفًا"^(٥). وجاء عند المبرد قوله: "تقول: جاءني هذا

١ - انظر: الكتاب: ١/٣٨٧، وانظر: ملك التأويل: ج٢/٩١٣.

٢ - لم أقف على هذه النسبة في كتاب سيبويه.

٣ - انظر: ملك التأويل: ج١/٢٣٥.

٤ - انظر: درة التنزيل: ج٢/٢٨٣، ٢٨٤.

٥ - الكتاب: ج٢/١٩٠.

الرجل، فالرجل في غير هذا الموضع لا يُذكر إلا على معهود، نحو قولك:
جاءني الرجل، فمعناه الذي عرفته، والذي كان بيني وبينك فيه ذكر، فإذا
قلت: جاءني هذا الرجل، لم يكن على معهود، ولكن معناه الذي ترى، فإنما
(هذا) اسمٌ مبهم يقع على كل ما أومأت إليه بقربك، وإنما توضّحه بما تنعته
به، ونعته الأسماء التي فيها الألف واللام^(١). إذن فالصحيح ما نسبته ابن
الزبير إلى سيبويه، من أن الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة يعرب ما بعدها
صفة لا عطف بيان، وليس ما نسبته إليه الخطيب الإسكافي.

ج - "من" في سياق النفي تعم وتستغرق.

في قوله تعالى: "وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي
السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" يونس: ٦١، جيء هنا
بزيادة "من" في الفاعل، وهي مقتضية معنى الاستغراق في مثل هذا.

قال سيبويه - رحمه الله - : "يقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد واحداً
في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول أتاني
رجلٌ لا امرأةً فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجلٌ،
أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء"^(٢). فإن قلت:

١ - المقتضب، للمبرد: ٤/٢١٦. وانظر: ج ٤/ ٢٨٢-٢٨٣، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق
عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢ - انظر: الكتاب: ١/٥٥. وقد نقل ابن الزبير عن سيبويه - رحمه الله - قوله: "إذا قلت: ما
أتاني رجل، فإنه يحتمل ثلاث معان: أحدها: أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد، بل أتاك أكثر
من واحد، والثاني: ما أتاك رجل في قوته ونفاذه، بل أتاك الضعفاء، والثالث: أن تريد ما
أتاك رجل واحد ولا أكثر من ذلك" ملك التأويل: ج ١/٦٢٧، ونلاحظ هنا في الحالة الثالثة
أنها تتشابه مع الحالة الأولى، وربما يكون ذلك خطأ من محقق الكتاب د سعيد الفلاح.

ما أتاني من رجل، كان نفيا لذلك كله، هذا معنى كلامه، والحاصل منه أن "من" في سياق النفي تَعْمُ وتستغرق^(١).

د- لا ينبغي أن يقال دعاء بالويل.

عند قوله تعالى: "وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ" المرسلات: ١٥، وقوله تعالى: "وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ" المطففين: ١، ذكر سيبويه أنه لا ينبغي أن يقال هنا: دعاء بالويل؛ لأن الكلام بذلك قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون، فكأنه - والله أعلم - قيل لهم: ويل للمطففين، وويل يَوْمَئِذٍ للمكذبين، أي: هؤلاء مما وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والمهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر و الهلكة ووجب لهم هذا. ومثل ذلك قوله تعالى: "فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيَنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى" طه: ٤٤، فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذها أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما ومثله: "قاتلهم الله" التوبة: ٣٠، والمنافقون: ٤، فإنما جرى هذا على كلام العباد، وبه أنزل القرآن^(٢).

هـ- جعل بمعنى صير، وكلام الله ليس بمخلوق.

في قوله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" يوسف: ٢، جاءت "أنزلناه" مناسبة لموقعها من سورة يوسف؛ لأن القصة نزلت فيها موفاة تاممة، وفي قوله تعالى: "إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"

١ - انظر: ملك التأويل: ١/٦٢٧.

٢ - انظر: الكتاب: ١/٣٣١، ٣٣٢، وقد نقل ابن الزبير هذا النص كاملا بنصه، انظر:

ملك التأويل: ج ٢/٧١٥.

وعبارة الكتاب: "فإنما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن" ج ١/٣٣٢.

الزخرف: ٣، جاءت "جعل" هنا بمعنى صير الناصبة لمفعولين، ومنه قولهم: جعل الطين خزفاً، وذلك انتقال وتصيير، فالمخاطبون بالآيات مخلوقون تقدّمهم العدم، وكلامه سبحانه قديمٌ ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد، فقد وضح معنى الجعل هنا ومسوّغُه، وأنه لا يناسب هنا غير ذلك، ولا يناسب الآية الأخرى غير "أنزل"، فجاء كلٌّ على ما يجب، والله أعلم^(١)، وفي هذا ردٌّ على الزمخشري الذي جوّز أن تكون "جعل" هنا بمعنى خلق، فيكون الفعل متعدياً إلى واحد، و"قرآنا" حال^(٢). وهنا يظهر مذهب ابن الزبير السني، وفي كتابه تظهر موافقه وتبرز عقيدته السنية، ورده القوي على الفرق المخالفة، خاصة المعتزلة^(٣) والقدرية.

و- " الصراط " ظرف مختصٌّ لا مبهمٌ.

عرض ابن الزبير لقوله تعالى مخبراً عن قول إبليس: " قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ. ثُمَّ لَأَتِيَهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ " الأعراف: ١٦، ١٧، وفي قوله تعالى: " قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ " الحجر: ٣٩، ٤٠.

وأوضح أنّ قوله: " لأقعدن لهم صراطك المستقيم "، أي: لأستولين لهم عليه، لا على ما فهمه بعض المتأخرين حين رام إلحاق مثل هذا من

١ - انظر: ملاك التأويل: ١/٦٧٥، ٦٧٦.

٢ - انظر: الكشاف: ج٥/ ٤٢٥.

٣ - انظر: ملاك التأويل: ١/ ٦٩ - ٧١، حيث فيه حديث عن مذهبه. ورده في أكثر من موضع على الزمخشري انظر: ملاك التأويل: ج٢/ ٨٣١، ٩٨١، ١٠١٤، ١٠١٥،

الظروف المختصة بالمبهما، وخالف الناس في ذلك^(١). ولو كان الأمر على ما قاله لكان وصول الفعل الذي هو "لأقعدن" على تقدير حرف الوعاء الذي هو "في"، وهذا يفسد المعنى؛ لأن مراد إبليس اللعين إنما كان في الاستيلاء على الطريق، بدليل حصره الجهات: "ثُمَّ لَأَيَّتَهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ"، فهذا طلب أخذهم بكل الجهات وطمع في الاستيلاء، وأن يكون له سلطان، ولهذا قال الله - عز وجل - له "إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ"، الحجر: ٤٢، ولو كان على تقدير حرف الوعاء، لناقض هذا الغرض، وكان التقدير: لأقعدن لهم في صراطك، وهذا ضد ما يقتضيه تقدير "على" من الاستيلاء^(٢).

وقد رأى ابن الزبير بناء على ما سبق أن "الصراط" أو "الطريق" مختص لا مبهم، وأن المعنى هنا على تقدير حرف "على" لا حرف "في"،

١ - انظر ملاك التأويل: ٤٩٢/١.

— وربما عنى بذلك الإمام القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، حيث قال: "أي فباغوائك إياي لأقعدن لهم على صراط أو في صراطك" (الجامع لأحكام القرآن، لأبي بكر القرطبي: ج٩/ ١٧٠، تحقيق د عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه محمد رضوان عرقسوسي، وغيث الحاج أحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. وربما عنى بذلك أبا الحسين بن الطراوة) ت٥٢٨ هـ)، وهذا ما ذكره أبو حيان مصرحا باسمه، حيث قال: "قالوا: وانتصب "صراطك" على إسقاط على. قاله الزجاج، وشبهه بقول العرب ضرب زيد الظهر والبطن، أي: على الظهر والبطن وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا. لا يقال قعدت الخشبة تريد قعدت على الخشبة قالوا: أي: على الظرف... وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة من أن الصراط والطريق ظرف مبهم لا مختص، رده عليه أهل العربية... البحر المحيط: ج٥/ ٢١، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ، وانظر: مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي: ٢١٢/١٤.

٢ - انظر: ملاك التأويل: ٤٩٤/١.

وهذا ما أورده سيبويه وفهمه جماعة من النحويين^(١)، والدليل في قوله سبحانه تعالى: "وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ. وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ. إِلَّا مَنْ أَسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ بِشَهَابٍ مُبِينٍ" الحجر: ١٦-١٨، وفي الآيات منع إبليس وجنوده من تعرف خبر السماء واستراق السمع، ولما صدَّ عن هذه الجهة عدل إلى الأخرى، فقال: "الْأَرْضَ لَهَا فِي الْأَرْضِ" أي: إن كنت ممنوعاً عن إغوائهم من حيث خبر السماء، رجعت إلى إغوائهم في الأرض، فلاغوينهم أجمعين إلا من عصمته مني، ولم تجعل لي السبيل إليه، وهم عبادك المخلصون^(٢).

ز- "أم" المنقطعة.

عرض ابن الزبير الغرناطي لـ "أم" الواقعة في قوله تعالى: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَمَا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَكْمِلِينَ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ" البقرة: ٢١٤، وقوله تعالى: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ" آل عمران: ١٤٢، وقوله سبحانه: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ - وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَليجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ" التوبة: ١٦، وأوضح أن "أم" هنا في هذه الآيات هي الواقعة في قولهم "إنها لأبل أم شاء"^(٣)، فالمتكلم هنا أخبر أنها إبل، ثم لحقه الشك، فأضرب عما أخبر به، واستفهم عما بعد

١- انظر الكتاب: ٣٦ / ١ ، ٢١٤ ، وانظر: الخصائص، لأبي الفتح (عثمان بن جني): ٣/٣١٩،

تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

٢- انظر ملك التأويل: ١/٤٩٢، ٤٩٣. لم يتعرض الخطيب الإسكافي لشيء من كلام سيبويه،

ولم يتوسع في المعالجة توسع ابن الزبير الغرناطي، انظر: درة التنزيل: ج ٢/٥٨٠ - ٥٨٤.

٣- الكتاب: ٣/١٧٢، وانظر: ملك التأويل: ١/٢٦٧.

"أم"، فكأنه قال: بل أهي شاء؟ فمعناها الإضراب عما قبلها، والاستفهام عما بعدها، فلقطعها ما بعدها عما قبلها، يسميها النحويون المنقطعة والمنفصلة، كما أن "إن" الواقعة بعدها سادة مسدّ مفعولي "حسبت" عند سيبويه^(١)، أما أبو العباس المبرد فيراها سادة مسدّ المفعول الأول، والثاني عنده مقدر^(٢)، ويقف ابن الزبير مع سيبويه، ويرى أن العرب لم يسمع من كلامهم نطق بما ادّعاه المبرد، ولو كان على ما يقوله، لنطقوا به يوما ما^(٣).

وعلى الرغم من اتهام ابن الزبير للمبرد، وشيوع هذا الاتهام بين النحويين بعد ذلك^(٤)، فقد ردّ الشيخ عبد الخالق - رحمه الله - على هذا الاتهام القائل بأن المبرد يجوز الاستغناء عن المفعول الثاني في باب "ظن وأخواتها"؛ حيث رأى أن كلام المبرد جاء صريحا في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في هذا الباب، حيث قال: "وإذا قلت: ظننت أن زيدا منطلقاً لم تحتج إلى مفعول ثان، واستغنيت عنه؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة؛ لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد؛ فذلك استغنيت^(٥)، أي أن المبرد قد ذكر زيدا والانطلاق؛ فعلى هذا فالمبرد لم يخالف سيبويه

١ - انظر: ملاك التأويل: ١/٢٦٧. والكتاب: ١/١٤٩.

٢ - انظر: المقتضب، للمبرد: ١/٣٣٩، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٣ - انظر: ملاك التأويل: ١/٢٦٨، وانظر: البحر المحيط: ٢/١٤٨. لم يعرض الخطيب الإسكافي لتوضيح "أم" بين الانقطاع والاتصال، وإن عرض للشرح والفرق بين الآيات، كما لم يعرض لكلام سيبويه. انظر: درة التنزيل: ج ١/٣٣٥-٣٤٠.

٤ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ١/٤٨٧، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، وأضاف السيوطي الأخصش كذلك. وانظر: ترديد هذا الاتهام في البحر المحيط: ١/٣٤٢، وج ٢/١٤٨.

٥ - المقتضب: للمبرد: ١/٣٣٩.

في أن المصدر المؤول يسد مسدَّ المفعولين^(١). فمثلاً لو قلنا: ظننت أن زيدا قائم، فتقدير الكلام: ظننت قيام زيد كائنا أو واقعا، هذا التقدير على مذهب المبرد، أي أنَّ وما عملت فيه في موضع المفعول الأول، والثاني عنده مقدر، أما سيبويه ومن ذهب مذهبه فيرى أنَّ "أن" وما عملت فيه سادة مسد المفعولين معا، ولا داعي للتقدير. وعند النظرة الفاحصة نجد أن ما ذكره الشيخ عزيمة عن المبرد من تضمن المفعولين في إنَّ ومعموليهما، دون حاجة إلى تقدير: كائنا أو واقعا، ووقوع الظن عليهما معا، وهو انطلاق زيد، لا شك أن ما ذكره وجيه؛ لأن الظن واقع في انطلاق زيد، وليس في كلمة "انطلاق" وحدها، ولا في "زيد" وحده، كما أن تقدير المفعول الثاني ليس فيه عظيم فائدة؛ لأنه مفهوم من معمولي "إنَّ معا".

ح- سبب التكرار في سورة الكافرون.

جاءت سورة الكافرون بعد أن عرض كفار قريش على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعبد آلهتهم سنة ويعبدوا إلهه سنة، فتبرأ النبي من مقالهم، وأنزل الله هذه السورة فتلاها عليهم، وهم مجتمعون في المسجد.

فوجه النداء ابتداء للكفار، ثم بدأ يقرر الحقائق، وهي أنه لا يجتمع معهم في عبادة لا في مستقبل ولا في حال ولا في ماضٍ، وعبر عن هذه الأحوال الأربعة بأربع آيات، فلا تكرر إذن^(٢).

فجاء قوله تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" الكافرون: ١، بهذا الأمر الموجّه للنبي، وبهذا النداء للكفار، ثم جاء قوله تعالى بعدها: "لَا أَعْبُدُ مَا

١ - انظر: كلام الشيخ عزيمة في هامش المقتضب: للمبرد: ٣٤٠/١.

٢ - انظر: ملاك التأويل ج ٢/ ١١٥١.

تَعْبُدُونَ" الكافرون: ٢؛ حيث دخلت "لا" النافية على الفعل "المضارع، فجردته للمستقبل، وجاءت رادةً على اقتراحهم: اعبد آلهتنا سنة، ونعبد إلهك سنة، فلما كان جوابا لفعل أتى فيه بالفعل نفياً لعين ما طلبوه، ثم جاءت الآية بعدها في قوله تعالى: "وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ" ليلتئم نظم الكلام، وتنفي عنهم عدم الإيمان في المستقبل، محرزةً هذا المعنى عن طريق الجملة الاسمية المنفية بـ "لا". ثم جاء قوله تعالى: "وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ" الكافرون: ٤، فهنا نفي لما تقدم في الحال الماضية، وهذا الماضي مفهوم من بنية الفعل الماضي "ما عبدتم"، فحصل من قوله: "ولا أنا عابد" نفي اتصافه صلى الله عليه وسلم في الحال بعبادة آلهتهم، وفي هذا إخبار عن حاله المستمرة على ذلك فيما تقدم، متصلة غير منفصلة، ثم جاء الاسم الموصول وصلته "ما عبدتم" ليبين أنهم لم يفعلوا ذلك فيما مضى.

ثم جاءت الآية قبل الأخيرة: "وَلَا أَنْتُمْ عِبِدُونَ مَا أَعْبُدُ" الكافرون: ٥، لتزيد ما قبلها بياناً وتوضيحاً، فحصل من مجموع الآيات أنه - صلى الله عليه وسلم - تبرأ من عبادة آلهتهم في الماضي وفي الحال وفي المستقبل، وأنهم ما عبدوا الله كما يجب لا في الماضي ولا في الحال ولا في المستقبل^(١). ثم جاءت الآية الأخيرة لتعلن التبرؤ الواضح والمباينة الواضحة بين دين الإسلام وغيره من الأديان، في قوله تعالى: "لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ" الكافرون: ٦. وقد أورد ابن الزبير هنا قول سيبويه معرفاً ما يطلق عليه اسم الحال بأنه: ما هو كائن لم ينقطع^(٢)، متخذاً من ذلك دليلاً فيما

١- انظر: ملاك التأويل ج: ٢/ ١١٥٣.

٢- انظر: الكتاب: ١/ ١٢. قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".

ذهب من أن قوله سبحانه: "ولا أنا عابد ما عبدتم" نفي اتصاف النبي - صلى الله عليه وسلم - بعبادة آلهتهم في الحال المستمرة المتصلة التي تضم الماضي إليها، وهو الماضي غير المنقطع^(١). ويضاف إلى ما ذكره ابن الزبير من تعليل للتكرار في الآيات الكريمة، أن العرب من مذهبهم التكرار لإرادة التوكيد والإفهام، وليس هناك أولى من التكرار في هذه السورة؛ لأنهم أرادوا أن يعبد ما يعبدون، ليعبدوا ما يعبد، وأعادوا في ذلك مرارا وتكرارا، فأراد الله حسم أطماعهم وإكذاب ظنونهم، فأبدأ وأعاد في الجواب، وهو معنى قوله تعالى: "وَدُّوا لَوْ تَدُهُنَّ فَيُدْهِنُونَ" القلم: ٩، أي تلين لهم في دينك، فيلینون في أديانهم^(٢).

١- انظر: ملاك التأويل: ج ٢/ ١١٥٣، وانظر: كلاما آخر في درة التنزيل: ٣/ ١٣٧٠.
٢- انظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة: ٢٣٥- ٢٣٧. شرحه ونشره السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

سابعاً: جدول يوضح المسائل التي تحدث فيها ابن الزبير عن سيبويه.

م	المسألة	السورة ورقم الآية	ملاك التأويل لابن الزبير	كتاب سيبويه	ملاحظات
أولاً	التقديم للأهمية والعناية. أ-تقديم "سجدا" على "حطة" في آية وتأخيره في آية أخرى.	البقرة: ٨٥ والأعراف: ١٦١	ج ٢٠٥/١ ٢٠٦-	ج ٢٤/١	نلاحظ هنا أن ابن الزبير اتخذ من قول سيبويه "إنما يقدمون... مستندا قويا في كل الآيات التي ذكرها في هذا سياق التقديم والتأخير. ب- ورد ذكر سيبويه مرة واحدة في هذه المسألة، ج ٢٠٦/١. ب- ذكر ابن الزبير البيت الشعري: لتقربن... أربع مرات: ج ٢٥٠/١، ج ٢/٢، ٦٥٣، ٧١٨، ٩٠٦.
	ب- التقديم والتأخير في "وما أهل به لغير الله" وما أهل لغير الله به".	البقرة: ١٧٣، والمائدة: ٣، وأنعام: ١٤٥، والنحل: ١١٥	ج ٢٤٨/١ ٢٥١-	ج ٣٤/١ ٣٨	ورد ذكر سيبويه مرتين في هذه المسألة، ج ٢٤٩/١، ٢٥٠.
	ج- التقديم والتأخير في "وأتاني رحمة من عنده"، "وأتاني منه رحمة".	هود: ٢٨، وهود: ٦٣	ج ٦٥٢/١ ٦٥٤-	ج ٣٨/١	ورد ذكر سيبويه مرة واحدة ج ٦٥٣/٢

ورد سيبويه مرة واحد في ج ٧١٨ / ٢.	ج ٣٨ / ٢.	ج ٧١٦ / ٢ - ٧١٨.	إبراهيم: ٣٢، والنمل: ٦٠.	د- التقديم والتأخير في " وأخرج به من الشمرات رزقا لكم"، " وأنزل لكم من السماء ماء".	
ذكر سيبويه فقط، وأحال إلى ما سبق. ج ٧٦٦ / ٢.	ج ٣٨ / ١.	ج ٧٦٥ / ٢ -٧٦٦.	الإسراء: ٤٠، ٨٩، والكهف: ٥٤.	هـ- المقارنة بين ثلاث آيات من ناحية التقديم والتأخير.	
ورد سيبويه مرة في ج ٢ / ٩٠٦.	ج ٣٨ / ١.	ج ٩٠٤ / ٢ -٩٠٧.	القصص: ٢٠، ويين: ٢٠.	و- الفرق بين وجاء رجل من أقصا المدينة، وجاء من أقصا المدينة رجل.	
ورد ذكر سيبويه مرة في ج ١١٢٢ / ٢.	ج ٢ / ١٤١، ١٣٦.	ج ٢ / ١١٢٢.	محمد: ٢١.	" الحذف والتقدير" أ- تقدير الخبر المحذوف.	ت
ورد ذكر سيبويه مرة ج ١١٦٤ / ٢.	ج ١ / ١٧٦، ٢١٢.	ج ٢ / ١١٦٤.	سبأ: ٣٣.	ب- الإضافة تكون لأدنى ملايسة.	



<p>نلاحظ هنا في هذه المسألة: ١- أنه ذكر سيبويه ست مرات: مرة في ج ٩٩٢/٢، وأربع مرات في ج ٩٩٦/٢، ومرة في ٩٩٧. كما أنه ذكر أبا علي الفارسي ثلاث مرات: مرتين في ج ٩٩٦/٢، ومرة في ج ٩٩٧/٢. ٢- ذهب ابن الزبير مذهب البصريين في تقدير المحذوف المتصيد من المعنى في سورة الزمر: ٧٣، ولم يذهب مذهب الكوفيين الذي يرون وجود الجواب بعد القول بزيادة الواو. ٣- ارتضى مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي وجمهور النحويين الذين يقدرون خيرا محذوفا تقديره: مقرونان أو متلازمان، في قولهم: كل رجل وضعته.</p>	<p>ج ٤٩ / ٢ ، ٥٢ ج ٣٠ / ١</p>	<p>ج ٩٩٣ / ٢ - ٩٩٧</p>	<p>الزمر: ٧١ ، ٧٣</p>	<p>ج-تقدير الجواب المحذوف وفقا للمعنى المراد .</p>	
<p>ذكر سيبويه ثلاث مرات في هذه المسألة في: ج ٣١٨ / ١ (مرتين) ، ج ٣١٩ / ١ مرة .</p>	<p>ج ١٦٠ / ١ ، ١٦١</p>	<p>ج ٣١٧ / ١ - ٣٢٠</p>	<p>الموازنة بين آل عمران: ١٢٣ ، والحديد: ٢١ .</p>	<p>د- إقامة المضاف بدلا من المضاف إليه بعد حذفه .</p>	
<p>ذكر سيبويه مرة واحدة . ونقل عنه أكثر من نص في الحذف: ج ٧٧٨ / ٢ .</p>	<p>ج ٢٥٥ / ١</p>	<p>ج ٢ / - ٧٧٧ ٧٨٠</p>	<p>الكهف: ٢٢</p>	<p>هـ- استعمال الحذف كثيرا وترجيح أن عدة أصحاب الكهف سبعة وثامنهم كسبهم .</p>	



تالي	المقارنة بين آيتين أو أكثر -أ- الأفراد والجمع في الاسم الظاهر.	معدودة ومعدودات. البقرة: ٨٠، وآل عمران ٢٤:	ج ٢٢٥/١ ٢٢٧-	ج ٦١٥/٣	ورد ذكر سيبويه مرة واحدة، ج ٢٢٥/١.
	ب- الأفراد والجمع في الضمير	الموازنة بين: ومنهم من يستمع إليك الأنعام: ٢٥، ويستمعون إليك يونس: ٤٢.	ج ٤٣٨/١ ٤٤٢-	ج ٤١٦/٢	ورد ذكر سيبويه ثلاث مرات: ج ٤٣٩/١، ٤٤١، ٤٤٢.
	ج- جواز تذكير لفظ "الأنعام" وتأنيثه.	النحل: ٦٦، والمؤمنون: ٢٢، ٢١.	ج ٧٤٨/٢	ج ٣/٣ ٢٣٠	ذكر سيبويه مرة واحدة ج ٧٤٨/٢.
	د- ظهور "أن" له حكم لا يكون في تقديرها.	المقارنة بين "أن يعذبهم" و"ليعذبهم" التوبة: ٥٤، ٥٥، والتوبة: ٨٥.	ج ٥٩٦/١	ج ٣٠/٣	ذكر سيبويه مرة واحدة: ج ٥٩٦/١.
	هـ- مناسبة نهاية الآية لسياقها عند المقارنة بين آيتين.	البقرة: ١٨، ١٧١.	ج ١٨٠/١ ١٨٢-	ج ٢١٢/١	ورد ذكر سيبويه مرة واحدة ج ١٨٢/١.
	و- مناسبة نهاية الآية مع سياقها الواردة فيه عند المقارنة بين آيتين.	المائدة: ١١٨، والممتحنة: ٥.	ج ٤٠٧/١ ٤١١-	ج ٦٦/٣	وفي هذه المسألة ذكر سيبويه خمس مرات، فلان في ج ٤١٠/١، منها مرة بلقب الإمام، ومرتين في ج ٤١١/١. ذكر الإجماع على ما نقل، وأن تقدير بعض المتأخرين غير موافق لإجماع النحويين وغير متوافق مع المناسبة المعنى والإعراب.



أكثر المسائل التي نقل فيها عن سيبويه في أكثر من باب نحوي، وقد ذكره بلقبه "سيبويه" تسع مرات، ثلاثا في ج: ١٦٠/١، ١٦٢، ١٦٥. وثلاثا في ج ١٦٣/١. وثلاثا في ج ١٦٤/١. كما كني عنه بالضمير مرتين في ج ١٦١/١، وأربعاً في ١٦٢/١.	أ-ج ٦٢/٢.	أ-ج ١٦٠/ - ١٦٧.	أ-الفاتحة ٤-٢.	الإعراب بين الإتياع والقطع.	رابعاً:
ذكر سيبويه مرة واحدة في ج ٢٢١/١. كما أنه ذكر الفراء، وقد رد عليه في حمله على الموضع في هذه الآية.	ج ١٥٥/٢.	ب- ٢١٩/١ ج ٢٢١-	ب- المائدة: ٦٩.		
-تعد هذه المسألة من أطول المسائل التي عرض لها بالتفصيل، وهي مما تفرد بها عن غيره. -ذكر سيبويه مرة واحدة ج ١١٥٥/٢.	ج ٥٤/١.	ج ١١٥٥/٢ ج ١١٦١ -	الإخلاص: ١.	لفظ أحد في سورة الإخلاص.	خامساً:
ذكر سيبويه مرة واحدة ج ٩١٣/٢.	ج ٣٨٧/١.	ج ٩١٣/٢.	العنكبوت: ٨.	"مسائل متفرقة أ-إعراب كلمة "حسناً" حال.	سادساً:
إعراب كلمة البلد من سورة إبراهيم: ٣٥ على أنها عطف بيان على قول الخليل، ونعت على الظاهر من كلام سيبويه. -ذكر سيبويه مرة واحدة ج ٢٣٥/١.	ج ١٩٠/١.	ج ٢٣٥/١.	إبراهيم: ٣٥.	ب-إعراب كلمة البلد من سورة إبراهيم على أنها نعت.	
ذكر سيبويه مرة واحدة ج ٦٢٧/١.	ج ٥٥/١.	ج ٦٢٧ /١.	يونس: ٦١.	ج-"من" في سياق النفي نعم وتستغرق.	

د- لا ينبغي أن يقال دعاء بالويل في " ويل يومئذ للمكذبين".	المرسلات: ١٥، والمطفين ين: ١.	ج٢/٧١٥	ج١/٣٢١، ٣٢٢.	ذكر سيبويه مرة واحدة: ج٢/٧١٥.
هـ- جعل بمعنى صير، وأن كلام الله ليس بمخلوق.	يوسف: ٢، والزخرف: ٣.	ج١/٦٧٥	ج٢/٣٦٨	- يظهر في هذه المسألة مذهبه الديني. - ورد ذكر سيبويه مرة واحدة في ج١/٦٧٥.
و- " الصراط" ظرف مكان مختص لا مبهم.	الأعراف: ١٦، ١٧، والحجر: ٣٩، ٤٠.	ج١/٤٩٢	ج١/٣٦، ٢١٤.	- الرد على بعض المتأخرين الذين رأوا أن " الصراط" ظرف مبهم لا مختص، ورأى أن هذا الرأي مخالف لما أجمع عليه النحويين الذي فهموا كلام سيبويه من أن " الصراط" ظرف مكان مختص لا مبهم. - ورد ذكر سيبويه مرة واحدة هنا: ج١/٤٩٢.
ز- أم المنقطعة.	البقرة: ٢١٤، وآل عمران: ١٤٢، والتوبة: ١٦.	ج١/٢٦٧	ج٣/١٧٢	- الرد على المبرد الذي رأى أن "أن" الواقعة بعد حسب سادة مسد المفعول الأول، أما الثاني فمقدر. وقد وقف ابن الزبير مع سيبويه الذي يرى أن "أن" الواقعة بعد حسب سادة مسد المفعولين. - ذكر سيبويه مرة واحدة ج١/٢٦٨.
ح- التكرار في سورة الكافرون.	الكافرون: ٤.	ج٢/١١٥٣	ج١/١٢	ذكر سيبويه مرة واحدة، ج٢/١١٥٣.

أهم النتائج في هذا البحث:

أولاً: يُعدُّ ابن الزبير الغرناطي من نحاة الأندلس المتأخرين، وممن أكبر سيبويه وأجله، واستلهم أقواله، وأجال النظر في كتابه، وأفرغ جهده في فهمه، وذكر اسمه مقرونا بالرحمة، وذهب مذهبه ومذهب البصريين من بعده؛ حيث ارتضى مذهبهم في تقدير الجواب المحذوف الذي نتصيده من خلال المعنى في قوله تعالى: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها"، أي: أنسوا وأمنوا، ولم يرتض مذهب الكوفيين الذاهبين إلى وجود الجواب بعد حذف الواو، كما أنه ارتضى - كذلك - مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي والجمهور في تقدير الخبر المحذوف في قولنا: كلُّ رجلٍ وضيعته، أي: مقرونان، أو متلازمان.

ثانياً: يُعدُّ سيبويه أكثر النحويين الذين استدلَّ بهم ابن الزبير، وقد ذكره بلقبه، وأكثر من النقل عنه، انظر: ملاك التأويل: ج ١/ ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣ (ثلاث مرات)، ١٦٤ (ثلاث مرات)، ١٦٥، ١٨٢، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٨، ٣١٨ (ذكره مرتين)، ٣١٩، ٤١٠ (ثلاث مرات)، ٤١١ (مرتين)، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٩٣، ٥٩٦، ٦٢٧، و ج ٢/ ٦٥٣، ٦٧٥، ٧١٥، ٧١٨، ٧٤٨، ٧٦٦، ٧٧٨، ٩٠٦، ٩١٣، ٩٩٣، ٩٩٦ (أربع مرات)، ٩٩٧، ١١٢٢، ١١٥٣، ١١٥٥، ١١٦٤. أي أنه ذكر سيبويه خمسين مرة، ويتلوه من النحويين الزمخشري، الذي ذكره ثلاثاً وعشرين مرة، ج ١/ ٢٩٦، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٦٧، ٣٩٣، ٣٩٤، ٥٣٩، ٥٤٠، ٦٠٣، ج ٢/ ٦٨٨ (ومرتين في ٦٩٥)، ٧٠٨، ٧٨٠، ٧٨٥، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٤٨، ٩٧٠، ٩٨١، ١٠٣٦، ١١٠٥، ١١٥٩، وذكر أبا علي الفارسي ثلاث مرات: مرتين في ج ٢/ ٩٩٦، ومرة في ج ٢/ ٩٩٧، في حين أنه ذكر يونس بن حبيب مرتين: ج ١/ ١٦٠، ١٦٢، والخليل بن أحمد

الفراهيدي مرة واحدة: ج ١ / ٢٣٥، والفراء مرة واحدة: ج ١ / ٣٢٢،
والمبرد مرة واحدة: ج ١ / ٢٦٨.

ثالثاً: استدلل ابن الزبير في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بكلام سيبويه استدلالاً مباشراً وغير مباشر؛ بمعنى أنه قد يأتي كلام سيبويه مباشراً في نص الآية، وقد يأتي كلامه بعيداً عنه، ولكن ابن الزبير يُدخله في موضع الشاهد؛ لأنه يخدم معالجة المتشابه اللفظي عنده.

رابعاً: أظن ابن الزبير في الحديث عن بعض المسائل ووسّع، وأوجز في مسائل أخرى وضيق، وقد أجاد في كلا الجانبين، ومما وسع فيه: حديثه عن التقديم للأهمية والعناية وما يندرج تحته من آيات، والإعراب بين الإتيان والقطع، و التعليل لما نقله عن سيبويه في لفظ "أحد"، ومما أوجز فيه: ذكره لإعراب كلمة معينة، أو تقديره لمحذوف، أو ذكره لجواز تذكير كلمة وتأنيثها.

خامساً: كما أنه أكثر من النقل عن سيبويه في بعض المسائل، والدليل على ذلك كثرة ذكره لسيبويه في المسألة الواحدة، ومن ذلك: مقارنته لنهاية الآية ومناسبتها لسياقها في سورة المائدة: ١١٨، والممتحنة: ٥، حيث ذكره خمس مرات، وكما يبدو كذلك لتناوله للإعراب بين الإتيان والقطع، كما أوجز في النقل عنه مما يحتاجه في مواضع أخرى، ويدلُّ على ذلك ذكره سيبويه مرة واحدة نحو: إعراب كلمة "حسناً".

سادساً: تفرّد ابن الزبير في بعض المواضع بفهمه لكلام سيبويه على الوجه المطلوب من وجهة نظره، ومن ذلك الحديث عن الإعراب بين الإتيان والقطع، حيث بسط القول فيها، وكان دقيقاً في نقل كلام سيبويه، مستوعباً له، مدافعاً عنه، وقد أقام الحجة على كلامه، مع القدرة على مقارعة الحجة بالحجة، والإنكار على الرأي المخالف له، مادام يملك دليلاً وبرهاناً. كما



نلظ أنه قد فسرّ كلام سيبويه بما يرتضيه، ووضع شروطا للقطع استخرجها من القرآن الكريم. ورأى أن مقولة سيبويه "عربي جيد" يعني بها أنها أقل فصاحة من غيرها. ومما تفرد به أيضا تعليله لعدم إفادة لفظ "أحد" في الإيجاب مما نقله عن سيبويه، وإن كان الباحث يرى أن "ثعلب" والأزهري والرماني قد فتحوا الطريق أمام التعليل الذي ذكره ابن الزبير وارتضاه.

سابعا: ظهرت من خلال سطور هذا البحث عناية ابن الزبير الواضحة بالإعراب والمعنى، كما أنه اعتمد اعتمادا مباشرا على السياق في توجيه الآيات المتشابهة وإظهار الفروق بينها، ومن ذلك حديثه عن التقديم والتأخير؛ حيث اتخذ من كلام سيبويه في هذا الباب أساسا متينا استدلل به عند مقارنته بين آيتين، كما في سورة البقرة: ٥٨، والأعراف: ١٦١، وكما في سورتى البقرة: ١٧٣، والمائدة: ٣، وكما في سورة: الأنعام: ١٤٥، والنحل: ١١٥، وكذلك سورة هود: ٢٨، ٦٣، وسورة إبراهيم: ٣١، والنمل: ٦٠، ونحو: سورة القصص: ٢٠، ويس: ٢٠، وكذلك عند مقارنته بين ثلاث آيات مختلفة، مثل: سورة الإسراء: ٤١، و٨٩، والكهف: ٥٤. بحيث يمكن القول: إن "ملاك التأويل" تطبيق عملي لإبراز دور سياق النص في ترجيح الوجه الذي يميل إليه ابن الزبير، وكأنّ القرآن الكريم كلّه حاضرٌ أمام عينيه.

ثامنا: النقل عن أعلام النحاة والمحاورة معهم: كسيبويه والفراء والخليل ويونس والمبرد وأبي علي الفارسي وأعلام التفسير من السابقين: كالطبري، والقرطبي ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن عطية، والفخر الرازي، والإسكافي، وهذا يدلُّ على تجرّده وإطلاعه على جهد من سبقه، مع القدرة على التمحيص والاختيار، وكان يرُدُّ ويجيب، ويفهم ويفهم، كما أنه

لم يكتف بالنقل عن سيبويه وغيره، وإنما كان يمحّص الآراء، ويتعرض لبعض من نقل عنهم - ماعدا سيبويه - بالتصويب و النقد والرد، مثل رده على المبرد والفراء، وبعض الآراء قد رماه بالتقصير، مثل اتهامه الزمخشري بالتقصير في توضيح الفرق بين أحد وواحد، مع العلم بأن الزمخشري اتبع رأي سيبويه و الجمهور في أن "أحد" بمعنى وَحَد، فكان الأولى الرد على سيبويه و الجمهور في توضيح الفرق، وليس الرد على الزمخشري المعتزلي.

تاسعا: تضلّع ابن الزبير من اللغة وحذقه لفنونها، مع رسوخ قدمه فيها، واعتماده عليها في تفسير كتاب الله وإبراز أسرارها، وقدرته على استعمالها، واعتماده على الطريقة الحوارية التي تثري الذهن وتفتق الفكرة، مع عنايته بالشعر وكثرة استشهاد به.

عاشرا: إعطاء قوانين عامة أشبه بما يُطلقُ عليه "قواعد التوجيه"، ومن ذلك:

- ١- الإضافة تكون لأدنى ملابسة.
 - ٢- تقدير المحذوف يكون وفقا للمعنى المقصود.
 - ٣- إنابة المضاف بدلا من المضاف إليه بعد حذفه.
 - ٤- ظهور "أن" له حكم لا يكون في تقديرها.
 - ٥- "من" في سياق النفي نَعْمُ وتستغرق.
- إحدى عشرة: استطاع الباحث - بفضل الله - أن يجيب عن سؤال مهم: ماذا يمكن أن تحتوي تعليقة ابن الزبير التي لم تصلنا على كتاب سيبويه؟ وأظن أن هذا البحث يمكن أن يوضح لنا ما يمكن أن تحتوي عليه هذه التعليقة أو يوضح جزءا منها، من ناحية الفهم العميق لكلام سيبويه، وحسن عرضه، واستعماله وفقا لسياقه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- أسماء الله الحسنى: دراسة في البنية والدلالة، د. أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
- ٢- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته، الإمام القرطبي، حققه وشرح أحاديثه عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
- ٤- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: دراسة تحليلية للأفراد والجمع في القرآن، د محمد الأمين الخضري، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- ٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- ٦- الانتصار لسبويه على المبرد، لأبي العباس بن ولاد التميمي، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- ٧- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- ٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، حققه وعلق عليه محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- ٩- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب، ١٩٥٧م.
- ١٠- بغية الوعاة في أخبار النحاة: للسيوطي، طبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م.
- ١١- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

- ١٢- تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، طبعة حيدر آباد، ١٣٣٤ هـ.
- ١٣- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)، القاهرة، لا ط، لا ت.
- ١٤- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م.
- ١٥- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي)، لمحمد فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ .
- ١٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق د عبد الله درويش، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، د. ط، د. ت.
- ١٧- توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين: أحمد الفرناطي وفاضل السامرائي، دراسة مقارنة، محمد رجائي أحمد الجبالي، دكتوراه، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٢ م.
- ١٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه محمود محمد شاكر، وراجعه وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، ط٢، د. ت.
- ١٩- الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه محمد رضوان عرقسوسي، وغيث الحاج أحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٢٠- حاشية الإنصاف على الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام أحمد بن المنير السكندري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢١- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩ م.
- ٢٢- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

- ٢٣- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، الدكتور عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٤- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.
- ٢٥- درة التنزيل وغرة التأويل، للخطيب الإسكافي: دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور محمد مصطفى أيدين، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٢٦- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط٣، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٧- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط١، لا ت.
- ٢٨- ديوان روبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠ م. الزينة، الرازي، تحقيق حسين بن فيض الهمداني، ١٩٨٥ م.
- ٢٩- ديوان الفرزدق (هام بن غالب)، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.
- ٣٠- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩ م.
- ٣١- شرح كتاب سيبويه، للرماني، رسالة دكتوراه، محمد إبراهيم يوسف، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤ هـ - ١٤١٥ هـ.
- ٣٢- شعر ابن ميادة (الرماح بن أبرد) جمعه وحققه حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدرى الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨٢ م.
- ٣٣- شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله)، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤ م.
- ٣٤- صحيح مسلم، تحقيق وتعليق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٥ م.
- ٣٥- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٦- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ٣٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣٨- كشف الظنون، حاجي خليفة، مطبعة إسطنبول، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م.
- ٣٩- كشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين بن جماعة، تحقيق وتعليق، الدكتور عبد الجواد خلف، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٤٠- المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية، للدكتور صالح بن عبد الله بن محمد الشثري، دكتوراه من جامعة أم القرى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤١- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، لا ت.
- ٤٢- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور صالح الضامن، دار البشائر، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- ٤٣- معاني القرآن، لثعلب، جمع وتحقيق الدكتور شاكر الأسدي، مطبعة الناصرية، العراق، ١٤٣٠ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٤٤- معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤٥- معجم الأبناء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣ م.
- ٤٦- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٨- المقتضب، لأبي العباس بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثنون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٤٩- ملك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، للإمام أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق الدكتور سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٥٠- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، المطبعة الرحمانية، مصر، د. ت.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	الملخص	١٤٥٢٣
٢.	Abstract	١٤٥٢٤
٣.	توطئة البحث.	١٤٥٢٥
٤.	أولاً: التقديم للأهمية والعناية.	١٤٥٣١
٥.	ثانياً: الحذف والتقدير.	١٤٥٤٢
٦.	ثالثاً: المقارنة بين آيتين كريمتين أو أكثر.	١٤٥٥١
٧.	رابعاً: الإعراب بين الإتياء والقطع.	١٤٥٦٣
٨.	خامساً: لفظ "أحد" في الإيجاب، وتأويل كلام سيبويه.	١٤٥٦٩
٩.	سادساً: مسائل متفرقة.	١٤٥٧٦
١٠.	سابعاً: جدول يوضح المسائل التي تحدث فيها ابن الزبير عن سيبويه.	١٤٥٨٦
١١.	أهم النتائج في هذا البحث:	١٤٥٩٢
١٢.	المصادر والمراجع	١٤٥٩٦
١٣.	فهرس الموضوعات	١٤٦٠٠